الخطى الحثيثة في دراسة بعض شبه المدرسة العقلية الحديثة [المتعقلة بالسنة النبوية الشريفة]

د. منى بنت حسين الآنسي*

سلم البحث في ١٤٤٣/٧/٩هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٣/٩/١٢هـ

ملخص البحث:

ابتليت الأمة الإسلامية ببعض مدعي الانتساب إليها، ممن ينكرون سنة رسول الله ﷺ، ويشككون الناس فيها بتعللات لا تجوز على العوام، وكانت لهم في ذلك شبه، يتذرعون بها لإنكار السنة النبوية، وقد أخبر بمسلكهم هذا رسول الله ﷺ، وحذر منه، وهذه الوريقات جمع فيها ما تيسر من شبه أصحاب هذه المدرسة في إنكارهم السنة النبوية، وتفنيد هذه الشبه، وبيان زيفها وبطلانها، ويسبق هذا بيان حقيقة أصحاب هذا الاتجاه، والمدرسة التي ينتمون إليها، نشأتها وجذورها، وأبرز دعاتها.

Abstract:

The Islamic Ummah has been plagued by some of the claimants to associate with it, who deny the Sunnah of the Messenger of Allah, peace be upon him, and doubt the people in it with the pretexts that are not permissible for the commoners, and they were in this quasi-invoke to deny the Sunnah. And this collection of what makes it possible to semi-owners of this school in denying the Sunnah of the Prophet, and refute this resemblance, and the statement of falsehood and invalidity, preceded by a statement of the reality of the owners of this trend, and the school to which they belong, origin and roots,

المقدمة:

الحمد لله وحده لا شريك له، حمداً لا انقطاع لراتبه،ولا إقلاع لسحائبه، حمداً يكون لإنعامه مجازياً، ولإحسانه موازياً، وإن كانت آلاؤه لا تجازى ولا توازى، وأشهد أن سيدنا محمد ﷺ سيد الأولين والآخرين صاحب المقام المحمود والحوض المورود، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم بفضل وإحسان إلى يوم الدين، وبعد: فقد ابتليت الأمة الإسلامية ببعض من يدعون الانتساب إليها، ينكرون سنة رسول الله ﷺ، ويشككون الناس فيها بتعللات لا تجوز على العوام، وكانت لهم في ذلك شبه، يتذرعون بها لإنكار السنة النبوية المطهرة، وقد أخبر بمسلكهم هذا رسول الله ﷺ، وحذر منه، فقد روى أبي رافع ﷺ مولى رسول الله ﷺ أنه قال: "لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ أَمْرٌ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ

* الأستاذ المساعد بقسم القانون، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ"[1]، وروى الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، لا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ"[2]، وهذه الوريقات جمع فيها ما تيسر من شبه أصحاب هذه المدرسة في إنكار السنة النبوية، وتفنيد هذه الشبه، وبيان زيفها وبطلانها، ويسبق هذا بيان حقيقة أصحاب هذا الاتجاه، والمدرسة التي ينتمون إليها، نشأتها وجذورها، وأبرز دعاتها.

أسأل الله العليم رب العرش العظيم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، مقرباً للفوز بجنات النعيم، إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا وآله وصحبه وسلم.

وقد جاء تقسيم البحث على النحو التالي:

المطلب الأول: تحديد المفاهيم.

المطلب الثاني: نشأة المدرسة العقلية الحديثة.

المطلب الثالث: بعض شبهات العقلانيين المحدَثين حول السُنَّة والرد عليها.

الفرع الأول: رد الأحاديث بدعوى عدم حجية أخبار الآحاد، التي تمثل أكثر الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ.

الفرع الثاني: كثير من الأحاديث إنما هي من الإسرائيليات أو المسيحيات.

الفرع الثالث: عدم مسايرة الأحاديث للعلم الحديث.

الفرع الرابع: الاكتفاء بما جاء في القرآن وحده.

الفرع الخامس: إنكار الاحتجاج بالحديث لأنه لا يحتج به في قواعد النحو والصرف.

الفرع السادس: التشكيك في صحة الحديث بالوضع والاختلاط.

الفرع السابع: تعلقهم بأحاديث النهي عن كتابة الحديث وتعلقهم بتأخر كتابته.

الفرع الثامن: ردهم للحديث لروايته بالمعنى.

الفرع التاسع: ردهم الحديث بدعوى مخالفته للقرآن الكريم.

الفرع العاشر: أخذهم بالسنة العملية دون القولية.

الفرع الحادي عشر: زعمهم عدالة الصحابة أغلبية وليست عامة.

الفرع الثاني عشر: رد كتب السنة المعتمدة والتشكيك بما فيها.

الفرع الثالث عشر: ردهم للحديث بالعقل.

الخاتمة: في أهم نتائج البحث وتوصياته.

المطلب الأول: تحديد المفاهيم

أولا: معنى مدرسة:

المدرسة: هي مكان الدرس والتعليم، وهي كذلك: جماعة من الفلاسفة أو المفكرين أو الباحثين، تعتنق مذهبا معينا، أو تقول برأي مشترك(٣).

ثانيا: معنى عقلية:

العقلية أو العقلانية: وصف منسوب إلى العقل، والعقلية أو العقلانية يراد بها: المذهب الفلسفي الذي يرى أن كل شيء موجود مردود إلى مبادئ عقلية، ويرد بها على وجه الخصوص: الاعتداد بالعقل ضد الدين، وعدم قبول المعاني الدينية إلا إذا كانت مطابقة للمبادئ المنطقية(٤).

فالعقلانية في حقيقتها: إلغاء النص أمام النظر العقلي المجرد (٥).

ثالثا: المدرسة العقلية:

معناها باعتبار المركب الإضافي: هي تلك الاتجاهات العقلانية التي ظهرت في القرنين الأخيرين، والتي تغالي في تحكيم العقل البشري وتقديمه على الدين، وتعطي العقل وأحكامه اعتبارا فوق اعتبار نصوص الوحي الثابتة عن الله تعالى ورسوله ﷺ (٦).

رابعا: الحديثة:

وصف المدرسة العقلية بالحديثة، لتتميز عن المدرسة العقلية القديمة، والتي يمثلها المعتزلة، وإن كان بينهما قواسم مشتركة، لعل منها ما يلي:

أ- إكبار دور العقل، وتقديمه على النص، وإخضاع النص للعقل.

ب- جل المسائل التي أثارها أصحاب المدرسة القديمة، يثيرها أصحاب المدرسة العقلانية الحديثة.

ج- رد الأحاديث التي لا تتناسب مع أهوائهم وأصولهم الفاسدة، وتأويلها تأويلا عقلانيا.

ومن الأمثلة على توافق المدرستين منهجا، ما يلي:

- أنكر المعتزلة قديما عذاب القبر، وردت الأحاديث المثبتة له، وقد جاء أحد العقلانيين المعاصرين، وهو: إسماعيل منصور، فردد نفس النهج، ورد الأحاديث المثبتة لعذاب القبر، وقال: "تكذيب الحس لما تقوله هاتان الروايتان، يجعلهما روايتين كاذبتين، على رسول الله ﷺ، دون شك أو اختلاف"(٧).

- أنكر المعتزلة قديما رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، مخالفين بذلك منهج أهل

السنة والجماعة في إثبات هذه الرؤية، فجاء بعض العقلانيين فـــردد نفـــس فكـــرة المعتزلة وفسر النصوص المثبتة للرؤية تفسيرا، يبعد بها عن تحقق هذه الرؤية.

– وأحاديث الآحاد: ردها العقلانيون، كما ردها سلفهم من أهل الاعتزال، وطعنـــوا فيها، لأنها تفيد ظناً، ولا مجال للظن في أمور العقائد، قال الشيخ محمد عبده: "وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى، من أن الشيطان لم يلمسهما، وحديث إسلام شيطان النبي ﷺ، وإزالة حظ الشيطان من قلبه، فهو من الأخبار الظنية، لأنه مـــن روايـــة الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب، والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ فيها بالظن، لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (الـنجم: ٢٨)، كنا غير مكلفين بالإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا"[٨].

المطلب الثاني

نشأة المدرسة العقلية الحديثة وأبرز المتأثرين بمنهجها

إن لمذهب المدرسة العقلية الحديثة أبعاداً ثلاثة، نراها شامخة في التكـــوين الأساسي لها، نذكر هذه الأبعاد إجمالاً، ثم نستخلص بعد هذا النتيجة التـــي نراهـــا، والموقف الذي يجب أن نفقه نحن المسلمون على ضوء هذه النتيجة:

الأبعاد الثلاثة لمذهب المدرسة العقلية:

أولاً: أن هذه المدرسة أعطت العقل أكثر من حقه، وكلفته ما لا يطيق، ورفعت من قيمته، وضخمت حجمه، حتى ساوته بالوحي، بل قدمته عليه، وقدمت ما زعمته من أحكامه على أحكام الوحي، وسعت في هذا السبيل لأجل تضييق حيز الغيبيات فـــي مسائل العقيدة الإسلامية.

ثانياً: قامت هذه المدرسة بتأويل حقائق العقائد الإسلامية، بما يتمشى مع الأحكـــام العقلية من جهة، ومكتشفات الحضارة الغربية والنظريات العلمية الغربية من جهة أخرى، وفي سبيل ذلك أيضاً قامت بتأويل المعجزات والخوارق، وإنكار بعضها إذا لم يمكن قلب حقيقته، بما يتمشى مع هذا البعد الفكري.

ثالثاً: تبرير تناول الحضارة الغربية ومجاراتها في مدنيتها الزائفة، والتحوير مـــن الداخل، لإعطاء السند الفكري والدعم الديني لمعطيات الحضارة الغربية، وتقريب الهوة التي تفصل بين الغرب وبين المسلمين تقريباً، والذي كان على حساب كثيـــر من الجوانب الإسلامية، التي تقوم عليها العقيدة الإسلامية.

تلكم هي الخطوط العريضة والأبعاد الراسخة التي نراها في منهج المدرسة العقلية.

ونتيجة لذلك فإنا نعتقد:

أولاً: أن المدرسة العقلية الحديثة ذات منهج منحرف، وهي بسلوكها إياه تعد فرقة منحرفة جديدة، هي أقرب ما تكون إلى فرقة المعتزلة فهم كالمعتزلة، من النـــواحي التالية:

أ) في تحكيم العقل والرجوع إلى أحكامه، ورفعه إلى مرتبة الوحي، وهم لو حكموا العقل نفسه لسلمنا لهم، لأن أحكامه بنفسه لا تخالف حكمـــاً ثابتـــاً فـــي الـــشريعة الإسلامية، أو قضية من قضاياها، وهم إنما يحكمون العادة، فيحسبون ما خـــالف العادة فقد خالف العقل.

ب) وهم كالمعتزلة في إنكار المعجزات أو تأويلها.

ج) وهم كالمعتزلة أيضاً في كثير من الغيبيات، كالملائكـــة، والجـــن، والـــسحر، وغيرها.

د) وهم كالمعتزلة في عدم تعديل الصحابة كلهم، بل تجاوز بعضهم ذلك، إلى سب الصحابة رضوان الله عليهم، كما فعل بعض المعتزلة.

و) إنهم كالمعتزلة، في اعتقاد خلود أهل الكبائر في النار.

ومن هذا ندرك وضوح الصلة، ووجه الشبه بينهم وبين المعتزلة.

ثانياً: أنه لا يكفي القول بأن أتباع هذه المدرسة كالمعتزلة، لأنهم يزيدون عليهم في التقريب بينهم وبين الكفار "النصارى واليهود"، وتبرير تناول الحضارة الغربية، ومجاراتها في مدنيتها الزائفة، بل إنهم أخطر من المعتزلة، ذلك أنهم يسعون بكل ما وسعهم لتغيير المفهوم الإسلامي في معاملة الكفار، وإلغاء الفواصل والحواجز بين الفكر الحق والفكر الضال أو المنحرف، وإذا ما ألغي جانب العقيدة في ميزان التفاضل، فإن الكفة سترجح حتماً بنا، وسيصبح الكفار آنذاك هم الأفضل والأقوى، ومن ثم تكون لهم السيطرة والدولة، وحينئذ تكون خسارتنا للدين والدنيا، وهو ما يسعى إليه الاستعمار، وسهر من أجله الليالي، ودفع جيوشه المادية والمعنوية، وبث رجاله المستشرقين والمخدوعين لأجله.

ثالثا: إن الكثير من مفاهيمهم ومبادئهم هي السائدة في الفكر الإسلامي المعاصر، وما ذاك إلا أنه أثر من آثار فرض الاستعمار –بادئ ذي بدء– آراءهم على الناس، وترويجه لهم، وتمجيد المستشرقين لهم، حتى إذا ما سار ذلك بين الناس، أخذوا يتبنونه بأنفسهم ويعلنونه في مؤلفاتهم، ويدافعون عنه، حتى أصبح أو كاد من المسلمات، وأصبح رجال المدرسة العقلية عندهم ممن لا يقبل فيهم نقد أو يصل

إليهم قدح.

رابعاً: إنهم مهدوا السبيل لسيطرة الفكر الغربي، واتخذهم الأعداء مطية يعملون من خلالها على زلزلة عقيدة المسلمين، وتشكيكهم بها، ومحاربة الإسلام في عقر داره، ليس عن طريق نشر المؤلفات فحسب، بل عن طريق الصحافة، ووسائل الإعلام الأخرى: كالسينما والتليفزيون والإذاعة، وغيرها.

ثم عمل الاستعمار على إطفاء ما بقي من نار الغيرة على الشعائر الإسلامية، بل على الدين كله، في قلوب الشباب، فأصبحوا لا يحرك ساكنا فيهم، ما يحدث في المسلمين في الفلبين أو الهند أو أفغانستان أو فلسطين، أو غيرها من مختلف البلدان، لا يحرك هذا فيهم ساكناً عند سماعه، فضلاً عن أن يهبوا زرافات ووحداناً.

خامساً: لم تكن نتيجة ذلك ذات أثر على الأفراد فحسب، بل على كثير من الدول التي نبذت الفقه والفقهاء الإسلاميين، واستبدلت القوانين الوضعية بالفقه الإسلامي، وتركت تقليد أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد، أو غيرهم من الفقها، واستمدت جل دستورها من القوانين الأوروبية الحديثة.

وبعد: فما الموقف منهم الذي يجب إعلانه هنا؟، لا شك أن الواجب يقتضي إعادة النظر في رجال هذه المدرسة العقلية أنفسهم، ونعيد تقييمهم وفق الميزان الإسلامي الحق، ونعلن للناس كافة حقيقتهم، ونجلي لهم علانية زيف منهجهم، وتبيين مواقع ضلاله وانحرافه، نعيد تقييمهم تقييماً حقاً، لا يراعي بحال ما هو سائد بين الناس عنهم، وحين نصل إلى نتيجة ذلك، نعلن بها العلماء قبل العامة، لينشروه بين الناس، وحينئذ نعيد ترتيب الأمور على الميزان الحق الذي يقتضي تنفيذه عزيمة إسلامية خالصة، تطوي الزمن طياً، فيحصل ما يحتاج إلى قرون عديدة في سنوات قليلة، ويكون صلاح الدين في هذا العصر كصلاحه في أوله[٩].

وقد تأثر رجال هذه المدرسة بآراء المعتزلة في الحديث النبوي الشريف، رداً، وتشكيكاً، وبالشبه التي أثارها المستشرقون، ورددوها في مواقفهم وانحرافاتهم، فعلى طريق المعتزلة: مجدوهم ودافعوا عنهم، هم وتلاميذهم، وذموا أهل الحديث، وطعنوا في نهجهم. يقول الشيخ محمد عبده: ".. اللهم إلا فئة زعمت أنها نفضت غبار التقليد، وأزالت الحجب التي كانت تحول بينها وبين النظر في آيات القرآن، ومتون الأحاديث، لتفهم أحكام الله منها، ولكن هذه الفئة أضيق عطناً، وأحرج صدراً من المقلدين وإن أنكرت كثيراً من البدع[١٠].

إذ فـ"طائفة العقلانيين"[١١] طائفة يُطلق عليها اسم المدرسة العقلية الحديثة، حيث إن بداياتها ظهرت بظهور المعتزلة، ثم انقرض فكرهم واضمحل وجودهم، إلا أنه بعد الاحتلال الغربي للدول العربية والإسلامية، انبهر بعض المثقفين بالحضارة الغربية، انبهاراً أدى إلى محاولة التوفيق بين تعاليم الإسلام وما وصلت إليه حضارة الغرب من منجزات حديثة واكتشافات هائلة[١٢].

إذاً فإن أصل نشأة (العقلنة) الإسلامية المزعومة نَبَعَت من المعتزلة الأُوَل، فالعقلانيون الجُدُد هم أفراخ المعتزلة، وهم أمشاج فكرية مختلطة، لا ضابط لهم، ولا رابط بينهم، إذ أن بعضهم محسوب على الدعاة والمفكرين[١٣].

أبرز المتأثرين بالمدرسة العقلية الحديثة[١٤]

لعل من المتأثرين بالمدرسة العقلانية الحديثة: جمال الدين الأفغاني، حسن التُرابي، حسين أحمد أمين، محمد رشيد رضا، سيد أمير علي، فهمي هويدي (الصحفي)، يوسف القرضاوي، محمد أحمد خلف الله، محمد الغزالي[١٥]، محمد توفيق صدقي، محمد عبده، محمد عمارة، محمود أبو رية، حسن حنفي، جمال البنا، محمد آركون، نصر أحمد أبو زيد، إسماعيل بن منصور، محمد عابد الجابري، مصطفى محمود[١٦].

المطلب الثالث
بعض شبهات العقلانيين المحدثين حول السنة والرد عليها

الفرع الأول
رد الأحاديث بدعوى عدم حجية أخبار الآحاد، التي تمثل أكثر الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ

قال محمود أبو رية: "الأخبار التي جاءت من طريق الآحاد وحملتها كتب الحديث، فإنها لا تعطي اليقين وإنما تعطي الظن، والظن لا يغني من الحق شيئا، وللمسلم أن يأخذ بها ويصدقها إذا اطمأن قلبه بها، وله أن يدعها إذا حاك في صدره شيء منها، وهذا أمر معروف عند النظار من علماء الكلام والأصول والفقه، ولم يعرض فيه إلا (زوامل الأسفار) من الحشوية الذين لا يقام لهم وزن"[١٧].

قال الشيخ محمد عبده: "وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى، من أن الشيطان لم يلمسهما، وحديث إسلام شيطان النبي ﷺ، وإزالة حظ الشيطان من قلبه، فهو من الأخبار الظنية، لأنه من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب، والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ فيها بالظن، لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النجم: ٢٨)، كنا غير مكلفين بالإيمان بمضمون تلك

الأحاديث في عقائدنا"[١٨].

وأكد هذا المنهج السيد محمد رشيد رضا بقوله: "أصول العقائد وقضايا الإيمان التي يكون بها المرء مؤمناً.. لا يتوقف شيء منها على أحاديث الآحاد"[١٩].

وهناك كثير من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، ردها العقلانيون وطعنوا فيها بحجة أنها أحادي آحاد، مفادها الظن، فلا تبنى على مثلها العقائد الثابتة منها: حديث نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، أحاديث الدجال والجساسة، حديث سحر النبي ﷺ، وحديث المعراج، حديث وقوع الذباب في الإناء، حديث إن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة، حديث موسى عليه السلام وملك الموت، وحديث إسلام شيطان النبي، وحديث عدم مس الشيطان لعيسى ابن مريم وأمه عليهما السلام[٢٠].

وهذا وإن شيخ المدرسة الإصلاحية "محمد عبده" كان قليل البضاعة من الحديث، وكان يرى في الاعتماد على المنطق والبرهان العقليين خير سلاح للدفاع عن الإسلام، ومن هذين العاملين، وقعت له آراء في السنة ورواتها، وفي العمل بالحديث والاعتداد به، ما صح أن يتخذه "تلاميذه" ومنهم أبو رية تكأة يتكئ عليها، ليخرج على المسلمين بمثل الآراء الشاذة التي خرج بها. "وخبر الآحاد عند الجمهور حجة يجب العمل بها، وإن أفادت الظن"[٢١].

الرد على هذه الشبهة:

درج أهل الاختصاص في كتبهم على تقسيم الأخبار الواردة عن النبي ﷺ، إلى: أخبار متواترة، وأخبار آحاد، وأن الأخبار المتواترة يقطع بثبوت نسبتها إلى رسول الله ﷺ، وأن أخبار الآحاد يظن ثبوت نسبتها إليه، ولكن تلقت الأمة أكثرها بالقبول، وتم العمل بمقتضاها في كثير من الأحكام الشرعية العقائدية والعملية، والقول بطرحها وعدم العمل بها، تفريغ للتشريع الإسلامي من محتواه، لاعتماد أكثره على أخبار الآحاد، وتقسيم السنة إلى أخبار متواترة وأخبار آحاد، فيه تفصيل لأهل الاختصاص من المحدثين، ولهم في مصنفاتهم محامل حسنة وتخريجات مرضية، إلا أن أصحاب المدرسة العقلانية تبعوا في نهجهم نهج أسلافهم من أهل الاعتزال، في قصدهم من هذا التقسيم، بطرح أحاديث الأحاديث، بحسبانها في نظرهم تفيد الظن، ولذا لما يصلح الاحتجاج بها في العقائد، لأنها لا تتفق مع منهجهم العقلي، وقد قال ابن حزم الظاهري: "إن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، يجري على ذلك أهل كل فرقة في عملها، كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية، حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من

التاريخ، فخالفوا الإجماع في ذلك"[٢٢].

والأحاديث التي أنكرها هؤلاء أحاديث صحيحة وردت في البخاري ومسلم، فحديث شق صدره ﷺ وإزالة حظ الشيطان منه، أخرجه مسلم[٢٣]، وحديث مس الشيطان لعيسى ابن مريم وأمه رواه البخاري[٢٤]، وحديث إسلام شيطان النبي، أخرجه مسلم كذلك[٢٥].

وقد أثبت الشافعي في الرسالة تحت عنوان: (الحجة في تثبيت خبر الواحد) ببيان قوي وأدلة ناهضة من الكتاب والسنة وعمل الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين وفقهاء المسلمين، وجوب العمل بخبر الواحد والأخذ به[٢٦].

الفرع الثاني
كثير من الأحاديث إنما هي من الإسرائيليات أو المسيحيات

يرى أصحاب المدرسة العقلانية الحديثة، أن أكثر الأحاديث بها من فكر الذين دخلوا الإسلام الشيء الكثير، فقد كان لمن اعتنقوا الإسلام فكرا غير إسلامي، تأثر بمعتقد الدين الذي كانوا عليه، ولذا جاءت أكثر الأحاديث معبرة عن ذلك، خاصة وأن مضمونها يعرض القرآن الكريم وغيره.

يقول محمود أبو رية: "إذا كانت الإسرائيليات قد لوثت الدين الإسلامي بمفترياتها، فإن المسيحيات كان لها كذلك نصيب مما أصاب هذا الدين، وأول من تولى كبر هذه المسيحيات هو: تميم بن أوس الداري، يقصد بذلك حديث الجساسة الطويل، وقال عن حديث موسى وملك الموت: إن رائحة الإسرائيلية لتفوح من هذا الحديث"[٢٧].

وبرر الشيخ محمد عبده إنكاره لحديث: سحر النبي ﷺ، أن من علامات الحديث الموضوع، مخالفته للقطعي من القرآن وغيره، وهذا الحديث من هذا القبيل[٢٨].

وعلل إسماعيل بن منصور رده للأحاديث، بأنها تشتمل على إسرائيليات، وهي أحاديث امتزجت بروايات أهل الكتاب من اليهود والنصارى بعد إسلامهم، حيث إن الذين أسلموا منهم جاءوا إلى الإسلام ومعهم بعض أفكارهم وبعض قصصهم التي حفظوها قبل ذلك، فجاءت رواياتهم للحديث بعد إسلامهم مختلطة بذلك[٢٩].

الرد على هذه الشبهة:

ليس في أحاديث رسول الله ﷺ المقطوع بثبوتها إليه، أو المظنون ثبوتها

إليه، شيء من الإسرائيليات أو غيرها، لأنه وحي بالمعنى عن الله تعالى، وقد نفى الله سبحانه عما ينطق به رسوله ﷺ أن يكون عن هوى نفسه، فضلا عن أن يكون عن هوى غيره، فقال سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى(٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى(٤)﴾ (الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم)، وصيغة القصر في الآية يبعد معها أن يكون ما ينطق به الرسول ﷺ متعلقا بالتشريع، قد دخل فيه من ألسنة الذين دخلوا في الإسلام شيء، سواء كانوا عربا أم عجما، ومن يتتبع الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ لا يجد في متنها شيئا مما موهوا به، من أفكار أو قصص أو روايات من أسلم من اليهود والنصارى، فضلا عن أن روايات من دخل الإسلام من هؤلاء معلومة، ولا يكاد يوجد بها شيء مما يدعيه أصحاب المدرسة العقلانية، للتذرع به إلى إلغاء الأخذ بالسنة أو الاحتجاج بها.

الفرع الثالث: عدم مسايرة الأحاديث للعلم الحديث

أنكر أتباع المدرسة العقلانية الحديثة الأحاديث، بحسبانها لا تواكب التطور العلمي وفق معطيات العصر، ومما دعاهم إلى ذلك انبهارهم بالحياة الغربية المعاصرة، التي تجري وفق قوانين النسبية والتجريبية، فجعلوا مما توصل إليه الغربيون مسلمات، وما جاءت به السنة النبوية مما لا يجري وفق هذه القوانين، مما لا يمكن قبوله أو القول به، في عصر التقدم التقني، والطفرة الهائلة في مجال العلوم النظرية، فتوهموا أن ثمة تعارض بين السنة النبوية وبين معطيات العلم الحديث، فأنكروا السنة جهلا منهم بفهم نصوصها ومراميها، ومما تعللوا به لمسلكهم هذا: بعض الأحاديث التي لم يسعفهم فهمهم لإدراك معناها ومغزاها، التي منها: حديث: "إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه، فإن في إحدى جناحية داء، وفي الآخر شفاء"(٣٠).

يقول محمود أبو رية: "وماذا يضرنا إذا أثبت العلم ما يخالف حديثا من الأحاديث التي جاءت من طريق الآحاد، وبخاصة إذا كان هذا الحديث في أمر من أمور الدنيا،.. وهل أوجب علينا الدين أن نأخذ بكل حديث حملته كتب السنة أخذ تسليم وإذعان، وفرض علينا أن نصدقها ونعتقد بها اعتقادا جازما،.. على أننا إذا سلمنا كما قلنا أن النبي ﷺ قد نطق بهذا الحديث، ثم أثبت العلم ضرر الذباب، فليس علينا من بأس في الرجوع عنه، وعدم الأخذ به، لأنه أمر من أمور الدنيا"(٣١).

الرد على هذه الشبهة:

إن الذي ذكره هؤلاء العقلانيون يطفح بالبطلان، ذلك أن كثيرا مما أثبته

العلم الحديث ورد في السنة النبوية قبل أكثر من أربعة عشر قرنا:

– فإن بيان أثر الجينات في نقل الصفات الوراثية، أثبتته السنة النبوية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، قبل أن يتوصل إليه العلم الحديث، الذي لم يقف على ذلك إلا في أواخر القرن الماضي، ومما يدل على هذا ما يلي:

١– روى أنس ﷺ "أن أم سليم ﷺ سألت النبي ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل؟، فقال رسول الله ﷺ: إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل، فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك وهل يكون هذا ؟، فقال النبي ﷺ: نعم فمن أين يكون الشبه، إن ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر، فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه"(٣٢)،

٢– وروى أنس ﷺ قال: "بلغ عبد الله بن سلام مقدم رسول الله ﷺ المدينة، فأتاه فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي: ما أول أشراط الساعة ؟، وما أول طعام يأكله أهل الجنة؟، ومن أي شيء ينزع الولد إلى أبيه؟، ومن أي شيء ينزع إلى أخواله ؟، فقال رسول الله ﷺ: خبرني بهن آنفا جبريل، فقال عبد الله: ذاك عدو اليهود من الملائكة، فقال رسول الله ﷺ: أما أول أشراط الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب، وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد حوت، وأما الشبه في الولد فإن الرجل إذا غشي المرأة فسبقها ماؤه كان الشبه له، وإذا سبق ماؤها كان الشبه لها، قال: أشهد أنك رسول الله"(٣٣).

٣– وروى عروة بن الزبير عن عائشة ﷺ "أن أم سليم الأنصارية وهي أم أنس بن مالك قالت: يا رسول الله إن الله لا يستحيي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا رأت الماء في النوم ما يرى الرجل، أتغتسل أم لا ؟، فقال النبي ﷺ: تغتسل، فقالت زوج النبي ﷺ: فأقبلت عليها فقلت: أف لك وهل ترى ذلك المرأة ؟، فأقبل عليها رسول الله ﷺ: وقال: تربت يمينك فمن أين يكون الشبه"(٣٤).

٤– روي عن أبي هريرة ﷺ، قال: "جاء رجل من بني فزارة إلي رسول الله ﷺ فقال: ولدت امرأتي غلاماً أسود –وهو حينئذ يعرض بنفيه– فقال له النبي ﷺ: فهل لك من إبل ؟، قال: نعم، قال: فما ألوانها، قال حمر، قال: هل فيها من أورق؟، قال: إن فيها لورقاً، قال: فأني أتاها ذلك ؟، قال عسي أن يكون نزعه عرق، ولم يرخص له ﷺ في الانتفاء منه"(٣٥)،

– وإن بيان الموضع الذي يخرج منه دم الاستحاضة من رحم المرأة، بينته السنة المطهرة، قبل أن يكتشفه العلم الحديث بأربعة عشر قرنا أو يزيد، فقد روت عائشة

ﷺ، قالت: " جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني امرأة استحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة، فقال: لا إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي"(٣٦)، وقد أثبت العلم الحديث أن سبب نزول دم الحيض هو تهدل بطانة الرحم، لعدم إخصاب البويضة، فدم الحيض من هذه البطانة، أما دم الاستحاضة فينتج عن انفجار أحد العروق في أدنى الرحم، نتيجة عوامل نفسية أو عضوية.

– وبيان سبب غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبعا، إحداهن بالتراب، نبهت علي السنة النبوية، فعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات أولاهن بالتراب"(٣٧)، وقد توصلت البحوث المعملية إلى أن لعاب الكلب يحمل جراثيم ضارة بالآدميين، وأن للتراب الذي أرشد الحديث إلى الغسل به من لعاب الكلب، أثر في إضعاف هذه الجراثيم، وإيقاف نشاطها الضار.

– إلى غير ذلك من وجوه الإعجاز العلمي، الذي أشارت إليه السنة النبوية، مما لا يتسع المقام لذكره، ويؤكد أن السنة تساير العلم الحديث، بل إنها سبقته في كثير من الكشوف العلمية، وقد يتوصل العلم في المستقبل إلى كثير من جوانب التقدم في مجال العلم الطبي أو غيره، مما توصلت إليه السنة قبل أربعة عشر قرنا أو يزيد.

الفرع الرابع: الاكتفاء بما جاء في القرآن وحده

من الشبه التي أثارها أصحاب المدرسة العقلانية، أن تشريع هذه الأمة قاصر على ما ورد في القرآن، بحسبانه المصدر الأول للتشريع، والذي لا يحتاج إلى أن يضاف معه شيء يبين أمر هذا التشريع، ومن أوائل الذي نادوا بذلك: محمد توفيق صدقي، الذي كتب في مجلة المنار تحت عنوان: "الإسلام هو القرآن وحده"، "وخلاصة القول في هذا الموضوع أننا يجب علينا الاقتصار على كتاب الله تعالى، مع استعمال العقل والتصرف، أو بعبارة أخرى " الكتاب والقياس"، أما السنة فما زاد منها على الكتاب، إن شئنا عملنا به، وإن شئنا تركناه"(٣٨).

ويقول إسماعيل منصور: "وهكذا تتضح عندنا هذه الحقيقة، التي تؤكد أن تشريع الأمة الإسلامية، هو ما جاءها في القرآن الكريم وحده، دون أن يكون معه شيء آخر بأي حال"(٣٩).

الرد على هذه الشبهة:

ومما رد به على هذه الشبهة:

– قول الدكتور مصطفى السباعي: "وقصارى القول أن إنكار حجية السنة،

والادعاء بأن الإسلام هو القرآن وحده، لا يقول به مسلم يعرف دين الله وأحكام شريعته تمام المعرفة، وهو يصادم الواقع، فإن أحكام الشريعة إنما ثبت أكثرها بالسنة، وما في القرآن من أحكام إنما هي مجملة وقواعد كلية في الغالب، وإلا فأين نجد في القرآن أن الصلوات خمسة، وأين نجد ركعات الصلاة، ومقادير الزكاة، وتفاصيل شعائر الحج وسائر أحكام المعاملات والعبادات؟![٤٠]".

– وقال ابن حزم: "ولو أن امرؤاً قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن، لكان كافراً بإجماع الأمة، وكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، وإنما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة ممن اجتمعت الأمة على كفرهم"[٤١].

وقد استدل بعضهم بحديث: (إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فخذوه، وما خالف فاتركوه"[٤٢]، وهو حديث موضوع مختلق كما بين علماء الحديث، وضعه الزنادقة بغرض إهمال الأحاديث، وقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله، فوجدناه مخالفاً له، لأنا وجدنا في كتاب الله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، وقد أجمعت الأمة، على أن الحديث الصحيح لا يخالف القرآن أبداً، لأنه بيان للقرآن، وهو وحي من عند الله فلا يمكن أن يخالف القرآن وإلا فسد الدين بالمعارضة[٤٣]، قال الشافعي: "إن سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال، ولكنها مبينة، عامة وخاصة"[٤٤].

وقد أخبر رسول الله ﷺ بأن السنة وحي كالقرآن، وأن طائفة ستنكرها، وحذر من ذلك، فقد روى أبى رافع ﷺ مولى رسول الله ﷺ أنه قال: "لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ أَمْرٌ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ"، وروى الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، لا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ"، بما يقطع معه بأن مسلك منكري السنة النبوية، اكتفاء بالقرآن الكريم، مسلك منكر عليه، وأنه لا يقره الشرع.

ومن المعلوم أن معارضة السنة بالقرآن مذهب رديء تبناه أهل البدع والضلالة من المعتزلة ومن سار على منوالهم، وأما السلف، فكانوا منزهين عنه، وقد رد العلماء قديماً على من عارض السنة بالقرآن، وبينوا فساد منهجه وضلاله.

الفرع الخامس
إنكار الاحتجاج بالحديث لأنه لا يحتج به في قواعد النحو والصرف

يقول إسماعيل بن منصور: "فقد تحرج الأئمة الأوائل من علماء اللغة من الاستشهاد اللغوي بما ورد في نصوص السنة، خوفا من عدم صحة النسبة إلى رسول الله ﷺ، وكان هذا هو منهج الرعيل الأول من اللغويين، وهو مسلك قام على الاحتياط والتدقيق،،. ومن حجتهم مجيء الرواية بألفاظ مختلفة لرواة مختلفين، وهذا يعني أن الرواة هم الذين صاغوا الأحاديث بعد استقرار معانيها عندهم بعد عهد النبوة بفترة من الزمن[٤٥].

الرد على هذه الشبهة:

إن صح هذا الادعاء، فإن عدم استشهاد البعض بنصوصها لا يقدح في ثبوتها، فإن هذا الثبوت لا يتوقف على الاستشهاد بنصوصها، وإن الاستشهاد بها لا يثبتها فلا يكون عدم الاستشهاد بها ناف لهذا الثبوت، كما أن أهل اللغة ليسوا من أهل الذكر في القول بثبوت السنة من عدمه، بل إن ذكر مرده إلى المشتغلين بالسنة، وهذه الدعوى لا تنفي أن كثيرا من نصوص السنة استشهد بها الأولون والآخرون، من أئمة اللغة في كتبهم، والأمثلة على هذا كثيرة.

الفرع السادس
التشكيك في صحة الحديث بالوضع والاختلاط[٤٦]

الدكتور مصطفى محمود من أبرز المتأثرين بالمدرسة العقلية، فقد أنكر أحاديث الشفاعات ووصفها بالموضوعة بعد إيراده آيات نفي الشفاعة، قال الله تعالى: ﴿ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تتذكرون﴾ (السجدة: ٤)، قال مصطفى محمود: فأضاف –الله– في هذه الآية حرف (من) وهو نفي قطعي لأي نوع من ولي أو شفيع[٤٧]، وقال تعالى: ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾ (المدثر: ٤٨)، حتى قال: "مما يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعة، ولا أساس لها من الصحة، ولا يمكن أن تكون صدرت عن النبي ﷺ.

وقال أيضاً: "أن كل ما ذُكر عن إخراج الرسول ﷺ بشفاعته للبعض من النار وإدخالهم الجنة، مشكوك في صحته "[٤٨].

في الرد على هذه الشبهة:

قال فضيلة الشيخ الدكتور سعود الشريم[٤٩]: (هذا من إجحافات الدكتور –هداه الله– كيف يملك هذه الجرأة في رد أحاديث مروية في الصحيحين وغيرهما،

وكيف يجزم جزماً قاطعاً بأن النبي ﷺ لا يمكن أن تكون صدرت منه ﴿أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهداً﴾ (طه: ٧٨).

وحاصل الأمر: أن الدكتور وصف ما في الصحيحين من أحاديث الشفاعة بأنها موضوعة، ولا يُعرف أن هناك ممن يُعتمد قوله وصف شيئاً من أحاديث الصحيحين بالوضع، غير ابن حزم حكم على حديث مسلم خاصة بالوضع، وقد ردَّه بعض الحفاظ في جزء مفرد.

وقد نقل السخاوي أيضاً عن جماعة من أهل العلم: إجماع أهل صنعة الحديث على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها(٥٠).

ثم إن الدكتور مصطفى ليس من أهل الحديث، ولا من أهل التخصص الشرعي، فكيف يخوض فيما لا يعلم ويطلق العبارات هكذا جزافاً !!.

مثال آخر:

قال سيد أمير علي: (ولو أن الأئمة كانوا أحراراً في استعمال رأيهم ونبذوا بشجاعة خمسمائة ألف حديث من الأحاديث، واستبقوا منها ثمانية آلاف، إذا لجعلنا لأنفسنا مثل هذه الحرية، ولماذا يظن إنسان أن الإسلام صار مسبوكاً في قالب لا يتغير بعد الإجماع على الكتب الستة)(٥١).

وقال الشيخ محمد الذهبي: عن المدرسة العقلية الحديثة: "إنها أعطت لعقلها حرية واسعة فتأولت بعض الحقائق الشرعية.. وطعنت في بعض الأحاديث تارةً بالضعف، وتارةً بالوضع، مع أنها أحاديث صحيحة رواها البخاري ومسلم، وهما أصح الكتب بعد كتاب الله"(٥٢). وقال في موضع آخر: "والأستاذ الإمام –يقصد محمد عبده– ومن على طريقته لا يفرقون بين رواية البخاري وغيره، ولا مانع عندهم من عدم صحة ما يرويه البخاري، كما إنه لو صح في نظرهم فهو لا يعدوا أن يكون خبر آحاد لا يثبت به الظن، وهذا في نظرنا هدم للجانب الأكبر من السُنَّة"(٥٣).

الفرع السابع
تعلقهم بأحاديث النهي عن كتابة الحديث وتعلقهم بتأخر كتابته

زعم هؤلاء العقلانيون جرياً وراء ترهات المستشرقين، –كما قال محمد رشيد رضا– أن الحديث لم يكتب في عهد الرسول ﷺ، مما يدعو على التلاعب

والفساد، ما قد حصل، ولذا طرأ على السنة من التبديل والزيادة، كما طرأ على أهل الكتاب، لعدم كتابتها في عهده ﷺ، وعدم حصر الصحابة لها في كتاب معين، وعدم تبليغها للناس بالتواتر، وعدم حفظهم لها جيداً في صدورهم[٥٤]، ومن أقوالهم:(جاءت أحاديث صحيحة تنهى عن كتابة الأحاديث، وهي أصح من أحاديث الأمر بالكتابة)[٥٥].

الرد على هذا القول[٥٦]:

- قال الشيخ محمد أبو زهو -ردا على ما قاله محمد رشيد رضا-: "فهذه الدعوى من الشيخ -يقصد محمد رشيد رضا- عفا الله عنه، لا أساس لها، بل تخالف نصوص القرآن الكريم، وتتعارض مع ما تواتر من سنة الرسول ﷺ الأمين، ولا تتفق وما أجمع عليه المسلمون في كافة الأزمان من عهد النبي إلى اليوم.. وقال: "الحق أن الصحابة فهموا أن السنة دين عام دائم كالقرآن، وكان هذا أمراً بدهياً عندهم لا يحتاج إلى استدلال، بل هو ضرورة من ضرورات الدين وبدهي عند عامة المسلمين في جميع الأزمان حتى اليوم[٥٧]. بل الروايات بالأسانيد الثابتة التي تدل على كتابة الحديث في عصره ﷺ تبلغ درجة التواتر، فقد أذن رسول الله ﷺ لبعض صحبه بالكتابة، وأمر بعضهم بها، من ذلك:

- ما روي عن أبي هريرة ﷺ: "أن رجلاً من أهل اليمن قال: أكتب لي يا رسول الله ﷺ، فقال: "اكتبوا لأبي فلان" [٥٨].
- وروي عن أبي هريرة ﷺ قال: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً مني، إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[٥٩].

والنصوص في هذا المعنى كثيرة، ولكنها تفيد الإذن بالكتابة. ولا يعكر على هذه الأحاديث التي تدل على جواز الكتابة، ما رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه)[٦٠].

وقد أجاب العلماء عن حديث أبي سعيد ﷺ هذا بأجوبة، منها:

١. أنه منسوخ بأحاديث جواز الكتابة، ذكر ذلك ابن قتيبة[٦١] وغيره.
٢. إن النهي كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به.
٣. إن النهي خاص بوقت نزول القرآن، خشية التباسه، والإذن في غير ذلك.
٤. إن النهي خاص بمن خُشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن منه ذلك.

٥.وقال الحافظ ابن حجر: (الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان، ممن يتعين عليه تبليغ العلم)[٦٢].

من هنا قام جملة من الصحابة بكتابة ما سمعوه من النبي ﷺ، وبعضهم كتب ذلك في صحف، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة جابر بن عبد الله، والصحيفة التي أشار إليها عي ﷺ فيما رواه عنه أبو جحيفة ﷺ قال: سألت علياﷺ: هل عندكم شيء ليس في القرآن ؟ فقال: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟، قال: العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر"[٦٣]، والصحيفة المشتملة على أحكام الصدقة، والتي كانت عند آل عمر بن الخطاب ﷺ، روى يونس عن ابن شهاب الزهري، قال: "هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ، التي كتب الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، قال ابن شهاب: أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر، فوعيتها على وجهها، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز"[٦٤]، وغير ذلك.

ولقد ذكر الدكتور الخطيب جملة كبيرة مما كتبه الصحابة ﷺ في صدر الإسلام، ومما كتبه التابعون كصحيفة همام ابن منبه، حتى كثرت الكتب بينهم وتفشت[٦٥].

ثم انتقلت كتابة الأحاديث إلى مرحلة أخرى، وهي تدوين الحديث تدويناً رسمياً ليكون مرجعاً يعتمد عليه، وكان ذلك على رأس المائة بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، كما أورد ذلك الإمام البخاري، فإنه قال: (وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: "انظر ما كان من حديث الرسول ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء..... ")[٦٦].

وأول من استجاب إليه ابن شهاب الزهري ثم كثُر التدوين والتصنيف، وهذا لا ينفي ما كتبه الصحابة وقيده التابعون من قبل، بل يتضح لنا أن الحديث حفظ منذ عهد النبي ﷺ في الصدور، وكُتب بعضه في الصحف، ثم دون تدويناً عاماً، فما يدعيه هؤلاء ليس له مثقال ذرة من الصحة بل هو ضلال وبهتان [٦٧].

وكل هذا وغيره يدحض هذه الفرية التي افتراها منكرو السنة من العقلانيين، وتثبت أن السنة حفظت حفظا لا يتطرق إليه التلاعب والفساد.

الفرع الثامن: ردهم للحديث لروايته بالمعنى[٦٨]

من أقوال أصحاب المدرسة العقلية في رد الأحاديث النبوية: ما قاله محمد رشيد رضا: (ولا شك في أن أكثر الأحاديث قد رُوي بالمعنى كما هو معلوم، واتفق عليه العلماء، ويدل عليه اختلاف رواة الصحاح في ألفاظ الحديث الواحد، حتى المختصر منها، وما دخل على بعض الأحاديث من المدرجات.. فعلى هذا كان يروي كل واحد ما فهمه، وربما وقع في فهمه الخطأ، لأن هذه أمور غيبية)[٦٩].

وقال محمود أبو رية –بعد أن ذكر أنه بذل جهداً كبيراً في الدراسة في المصادر الصحيحة–: (حتى انتهيت إلى حقائق عجيبة، ونتائج خطيرة، ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما أسموه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً – حديث – قد جاء على حقيقة لفظه، ومحكم تركيبه، كما نطق الرسول به، ووجت أن الصحيح على اصطلاحهم، إن هو إلا معانٍ مما فهمه بعض الرواة)[٧٠]

الجواب عن هذه الشبهة:

ولكي يُجاب على هذه الشبهة، لا بد من عرض موجز لأقوال أهل العلم في حكم الرواية بالمعنى.

فقد ذهب كثير من السلف إلى عدم جواز الرواية بالمعنى، ونصوا على وجوب تأدية الحديث بلفظه. قال ابن الصلاح: (إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه، فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينهما، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلاَّ على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير، فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك، فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فجوزه أكثرهم، ولم يجوزه بعض المحدثين، وطائفة من الفقهاء والأصوليين والشافعيين وغيرهم، ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ، وأجازه في غيره، والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ بالذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأوليين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحدٍ بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلاَّ لأن مِعولهم كان على المعنى دون اللفظ)[٧١].

ورواية الحديث بالمعنى، بالشروط السابقة هو الذي عليه جمهور الناس سلفاً وخلفاً، وعليه العمل[٧٢]. والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها على أنها رخصة تقدر بقدرها، لا أنها أصل يتبع ويُلتزم في الرواية[٧٣].

ومع ذلك فإن الرواية بالمعنى إنما تكون في الكلمة والكلمتين والثلاث من الحديث، وقلَّ أن تقع في جميعه [٧٤].

كما لا تجوز في الكتب المدونة، والصحف المكتوبة، لأن الترخيص في ذلك يوقع في الحرج في ضبط الألفاظ، وذلك لا وجود له فيما اشتملت عليه المصنفات[٧٥].

فدعوى أن الأحاديث كلها رويت بالمعنى، دعوى لا أساس لها من الصحة، بل كثير من الأحاديث ورد بلفظه، واتفقت فيه الروايات، والمتذوق للكثير منها، لا يشك في أنها صدرت من كلام أفصح العرب ﷺ، وأنها لم تخرج إلاَّ من مشكاة النبوة، ولذا أدرك ذلك أئمة اللغة والبيان، فألفوا كتباً في البلاغة النبوية[٧٦].

الفرع التاسع: ردهم الحديث بدعوى مخالفته للقرآن[٧٧]

ادعى أصحاب المدرسة العقلية أن في السنة ما هو مخالف للقرآن، ولذا فإن المعول عليه في الدين هو القرآن، فما وافقه من السنة أخذ به وإلا طرح.

قال توفيق صدقي: "وخلاصة القول في هذا الموضوع أننا يجب علينا الاقتصار على كتاب الله تعالى، مع استعمال العقل والتصرف، أو بعبارة أخرى "الكتاب والقياس"، أما السنة فما زاد منها على الكتاب، إن شئنا عملنا به، وإن شئنا تركناه "[٧٨].

وقال الدكتور مصطفى محمود: (ويقف المسلمون أمام الاختيار الصعب بين النفي القرآني –أي للشفاعة– وبين ما جاء في السُنَّة)[٧٩].

الرد على هذه الشبهة:

وللرد على ذلك التعارض المدعى بين القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة:

– قال الشافعي: "إن سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال، ولكنها مبينة، عامه وخاصه"[٨٠].

– وقال قال محمد لقمان: "قد أجمعت الأمة، على أن الحديث الصحيح لا يخالف القرآن أبداً لأنه بيان للقرآن، وهو وحي من عند الله فلا يمكن أن يخالف القرآن وإلا فسد الدين بالمعارضة"[٨١].

– ولأن السنة وحي كالقرآن، لما ثبت عن رسول الله ﷺ من قوله: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه"، ولا يتصور أن يكون هذا الذي أوتيه يتعارض بعضه مع بعض، فكله من عند الله تعالى، وقد أمر الله سبحانه بالأخذ به واتباعه والامتثال لما

جاء به، فقال الحق سبحانه وتعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (الحشر: آية ٧).

ويرد الشيخ الشريم على د. مصطفى محمود في إنكاره الشفاعة، لانتفائها بالقرآن، وثبوتها بالسنة: (يريد بالنفي القرآني مثل قوله تعالى: ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾ (المدثر: ٤٨). ويصف أن الجمع بين السُنَّة والقرآن في هذه المسألة "الاختيار الصعب "إن ذلك تحْكِماً عقلياً، جعل نفسه من خلاله أنه يمثل المسلمين)[٨٢]، ثم يواصل الدكتور تخبطه وجهله حينما يلمز أحاديث النبي ﷺ وأنه سوف يَخرج كل من قال لا إله إلا الله ولو زنا ولو سرق. ثم يقول: (هكذا يقول الحديث وهو ما يخالف صريح القرآن، فالقرآن يقول في محكم آياته: ﴿إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار﴾ (النساء: ١٤٥).

ورد عليه الشيخ الشريم[٨٣] فقال: هذا من جهله هداه الله، إذ أن هذا لا إشكال فيه لأن من زنا أو سرق لم يخرج عن ملة الإسلام وليس منافقاً خالصاً، وهو مرادنا هنا حيث إنهم قد يكونون من أهل الشفاعة، أما من كان خارج الإسلام كالمنافق والمشرك فهذا لا يقبل منه صرف ولا عدل، وهو من المخلدين في النار فلا تناقض إذاً بين الحديث والآية.

وأما دعوى الدكتور مصطفى محمود، أن حديث الشفاعة يخالف ظاهر القرآن، فهذا قول باطل، فقد قال الأصبهاني: وقول من قال: (تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهره، وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث، فهذا جهل لأن سنة رسول الله ﷺ مع كتاب الله عز وجل تقوم مقام البيان عن الله عز وجل، وليس شيء من سنن رسول الله ﷺ يخالف كتاب الله)[٨٤].

ورد عليه الشيخ عبد العظيم المطعني، فقال: "في القرآن آيات تفيد نفي الشفاعة، وآيات أخرى تنص على إثباتها، ووردت أحاديث نبوية كثيرة تثبت الشفاعة ولا تنفيها،. وهذا الاختلاف الظاهري حمل بعض الفرق الإسلامية قديماً – كالمعتزلة– وبعض المفسرين حديثاً على القول بنفي الشفاعة في الآخرة مطلقاً.. ويضيف بعض الباحثين أموراً يراها مؤيدة لجانب النفي على الإثبات، فيقول: إن إثبات الشفاعة في الآخرة مخالف للقرآن، وأنها لو حدثت لكانت نوعاً من المحاباة والظلم والمحسوبية،. وهذه أمور نهى الله عنها في الدنيا، فكيف يسمح بوقوعها في الآخرة حيث لا تجزي كل نفس إلا بما عملت، والنظرة المتأملة تقول بغير ذلك، فليست الشفاعة في الآخرة منفية نفياً مطلقاً، كما أنها ليست واقعة وقوعاً مطلقاً،

وورود بعض العبارات بين النفي والإثبات في القرآن والحديث ظاهرة واردة كثيرة الوقوع،. ولعلماء الأمة ﷺ مسالك عديدة في فهم المنهج، ومحامل يحملون عليها النصوص الشرعية التي بينها تعارض في الظاهر، أما الأخذ بجانب وإغفال الآخر، فيوقع أصحابه في الخطأ ويفتح أبواب للخلاف، والإسلام برئ منها ، وما ورد فيها نفي الشفاعة نفياً مطلقاً هي آية واحدة في قوله تعالى: في (سورة البقرة، الآية ٢٥٤)، ﴿يا أيها الذين أمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾، وقد وردت عدة آيات نفي فيها الشفاعة نفياً مقيداً مثل: قوله تعالى: ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾ (المدثر: آية ٤٨)، وقوله جل شأنه: ﴿ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع﴾ (غافر: آية ١٨)، وقال: والنفي في الحالين (الآيتين السابقتين)، هو نفي الشفاعة عن أهل الكفر والظلم، فهو نفي مسبب وكذلك الشرك في قوله سبحانه: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ (النساء: آية ٤٨)، أما النفي المطلق في (الآية ٢٥٤ من سورة البقرة)، فمعناه عدم إمكان وقوع الشفاعة أصلاً، لأنه لا أحد مأذون فيها، أما الآيات التي ورد فيها جواز الشفاعة في الآخرة، فهي قوله تعالى: ﴿.. من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ (البقرة: آية ٢٥٥)، وقوله جل شأنه: ﴿يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له الرحمن﴾ (طه: آية ١٠٩)، وهي آيات لا تنفي الشفاعة أصلاً وإنما تربطها بالإذن للشافع والمشفوع فيه[٨٥]، وبنحو رد الشيخ المطعني، رد كثير من علماء الأزهر عليه في إنكاره الشفاعة، بدعواه معارضة نصوص السنة التي أثبتتها، لنصوص القرآن الكريم التي نفتها.

وقد حذر النبي ﷺ أشد الحذر من الوقوع في مثل هذا، فقد صح عند أحمد وغيره من حديث أبي عبيد الله بن أبي رافع أن النبي ﷺ قال: (لا أعرفن ما بلغ أحدكم عني حديث من حديثي قد أمرت فيه، أو نهيت وهو متكئ على أريكته، فيقول: لا حاجة لي به، هذا القرآن ما وجدنا فيه اتبعناه وما لم نجد فيه لم نتبعه)[٨٦].

الفرع العاشر: أخذهم بالسنة العملية دون القولية[٨٧]

من منهج العقلانين تجاه السنة النبوية، أخذهم بالسنة العملية، دون القولية، باعتبار أن العملية تمكن الصحابة من رؤيتها منه حال فعلها، أما القولية فلا يكاد يقطع بنسبتها إليه فلا توصف بالتواتر، ومما ذكروه تعبيرا عن شبهتهم تلك:

ما قاله الشيخ محمد رشيد رضا: (إن سنته التي يجب أن تكون أصل القدوة، هي ما كان عليه هو وخاصة أصحابه عملاً وسيرةً، فلا تتوقف على

الأحاديث القولية... جعلهم الأحاديث القولية من السنن، وهو اصطلاح للعلماء توسعوا فيه بمعنى السُنَّة، فجعلوها أعم مما كان يريده الصحابة من هذا اللفظ "السُنَّة"، وهي الطريقة المتبعة التي جرى عليها العمل)[٨٨]، وقال: (فالعمدة في الدين هو القرآن، وسنن الرسول المتواترة وهي السنن العملية، كصفة الصلاة والمناسك مثلاً)[٨٩].

وما قاله محمود أبو رية: (وسنن الرسول المتواترة وهي السنن العملية – وما أجمع عليه مسلمو الصدر الأول، وكان معلوماً عندهم بالضرورة – كل ذلك قطعي لا يسع أحد جحده أو رفضه، بتأويل ولا اجتهاد، ككون الصلاة المعروفة خمساً، هذه سنة الرسول ﷺ، وأما إطلاقها على ما يشمل الأحاديث، فاصطلاح حادث)[٩٠].

والجواب على ذلك:

إن السنة تشمل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وهذا الذي عليه أهل العلم قديماً وحديثاً. والقول بأن السنة هي السنة العملية المتواترة فقط، قول لا صحة له، بل هو اصطلاح حادث لا يخفى بطلانه.

ولو قصرت السُنَّة عل السُنَّة المتواترة العملية، لفُرّط في كثير من الأحاديث القولية التي نُقلت عنه ﷺ في جميع جوانب الدين، في الأحكام والأخلاق والمواعظ، بل وفُرّط في السنن العملية التي لم يداوم على فعلها النبي ﷺ، أو لم يثبت استمراره عليها، وإطلاق السُنَّة على الأحاديث القولية ليس اصطلاحاً حادثاً كما يزعمون، وإنما هو أمر معهود في الصدر الأول[٩١].

ومما يجاب به عن هذه الشبهة، قوله ﷺ بعد أن ألقى خطبته في حجة الوداع، التي حفلت بكثير من التشريع، "ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب"[٩٢]، وروت أسماء بنت يزيد الأنصارية قول رسول الله ﷺ: "وكانت كلمة من رسول الله ﷺ، إذا سئل عن شيء يقول: مهيم، وزاد فمن حضر مجلسي وسمع كلامي منكم، فليبلغ الشاهد منكم الغائب"[٩٣]، وعن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه جبير، قال: "قام رسول الله ﷺ بالخيف فقال: نضر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، والطاعة لذوي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم" [٩٤].

وهذا كله من السنة القولية، لا العملية، وقد أمر رسول الله ﷺ من سمعها

منه بتبليغها لغيره، والأمر بالتبليغ يقتضي وجوب العمل بها ممن سمعها وممن بلغته من غيره، وهذا يدل على أنها حجة كالسنة العملية سواء.

الفرع الحادي عشر
زعمهم عدالة الصحابة أغلبية وليست عامة[٩٥]

شكك أتباع هذه المدرسة في عدالة الصحابة ﷺ، ومن أقوالهم في إثارة هذه الشبهة ما يلي:

أ- قال محمود أبو رية: (إنهم أي العلماء قد جعلوا جرح الرواة وتعديلهم واجباً تطبيقه على كل راوٍ مهما كان قدوة – فإنهم قد وقفوا دون عتبة الصحابة فلم يتجاوزوها إذ اعتبروهم جميعاً عدولاً لا يجوز عليه نقد، ولا يتجه إليهم تجريح، ومن قولهم ذلك "إن بساطهم قد طُوي" ومن العجيب أنهم يقفون هذا الموقف على حين أن الصحابة أنفسهم قد انتقدوا بعضهم بعضاً)[٩٦].

ب- وقال أبو رية: «وإذا كان الجمهور على أن الصحابة كلهم عدول، ولم يقبلوا الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة، واعتبروهم جميعاً معصومين من الخطأ والسهو والنسيان، فإن هناك كثيرًا من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة المطلقة لجميع الصحابة، وإنما قالوا كما قال العلامة المقبلي إنها أغلبية لا عامة، وإنه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو، بل والهوى، ويؤيدون رأيهم بأن الصحابة إن هو إلا بشر يقع منهم كما يقع من غيرهم مما يرجع إلى الطبيعة البشرية، وأن سيدهم الذي اصطفاه الله صلوات الله وسلامه عليه، ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (الأنعام: آية ١٢٤)، قد قال: إنما أنا بشر أصيب وأخطىء، ويعززون حكمهم بمن كان منهم في عهده صلوات الله عليه من المنافقين والكاذبين، وبأن كثيراً منهم قد ارتدوا عن دينهم بعد أن انتقل إلى الرفيق الأعلى..»[٩٧] ، ثم ذكر عدة روايات منها رواية مسلم: «ليردن علي ناس من أصحابي حتى إذا عرفتهم اختلجوا من دوني، فأقول: أصحابي، فيقول: لا تدري ماذا أحدثوا بعدك»[٩٨]،

ج- وأحمد أمين صاحب «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام» و«ظهر الإسلام» الذي قال: «ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضهم بعضاً موضع النقد، وينزلون بعضاً منزلة أسمى من بعض»[٩٩]،

د- والذي أضار على الدكتور علي حسن عبد القادر –عندما ثارت الضجة حوله في الأزهر الشريف فيما يتعلق بالإمام الزهري المتوفى عام ١٣٦هـ– بقوله: «إن

الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة، فخير طريقة لبث ما تراه مناسباً من أقوال المستشرقين ألا تنسبها إليهم بصراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهريين على أنها بحث منك، وألبسها ثوباً رقيقاً لا يزعجهم مسها، كما فعلت أنا في «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام»[١٠٠]،

ه- وطه حسين صاحب «الشعر الجاهلي» الذي عمل طول حياته عميلاً وفياً لرجال التبشير، والحضارة الغربية، يتغنى بآراء المستشرقين ويبثها في الشرق الإسلامي[١٠١]، والذي كان لا يكتب ولا يفكر إلا لغرض واحد، يبتغي له وسائله وأسبابه بكل ما استطاع، وهو توهين أمر الإسلام، وصدعه من مفاصله، وتفكيك العقد المحكمة التي يتماسك بها في تاريخه، وناهيك به دائباً من هنا وهناك من أئينا إلى مكة..![١٠٢]، وكان يرى أن القرآن -ونعوذ بالله- من وضع الذي جاء به، لا من وحي ولا تنزيل ولا معجزة، وأن النبي ﷺ رجل سياسي، فلا نبوة ولا رسالة، وعمل على توهين أمر الأئمة من الصحابة فمن بعدهم، وقاسهم في الإنسانية وأهوائها وشهواتها على قياس من نفسه وطباعه[١٠٣]، وقال في فجاجة: «نحن لا نعرف من سعد ومن مالك ومن زيد مناة، فأكبر الظن أنهم أشخاص أساطير، لم يوجدوا قط»[١٠٤]، وقال: «ولا نرى في أصحاب النبي ﷺ ما لم يكونوا يرون في أنفسهم، فهم كانوا يرون أنهم بشر، فيتعرضون لما يتعرض له غيرهم من الخطايا والآثام، وهم تقاذفوا التهم الخطيرة، وكان منهم فريق تراموا بالكفر والفسوق، فقد روي أن عمار بن ياسر كان يكفر عثمان ويستحل دمه، ويسميه نعثل، وروي أن ابن مسعود كان يستحل دم عثمان أيام كان في الكوفة..»[١٠٥]،

و- وأبو الأعلى المودودي، الذي قال: «إن جميع صحابة رسول الله ﷺ مفترضوا الاحترام، ويظلم كثيراً من يحبط جميع خدماتهم من أجل خطأ منهم، ويوجه الشتائم إليهم ناسياً مكانتهم». ثم قال: «ألا إنه ليس من الإفراط بمكان هين أن أحداً منهم إذا أتى خطأ نحاول أن نعتبر ذلك اجتهاداً منهم مراعاة للصحابية، ولئن صارت أعمال العظماء الخاطئة اجتهاداً من أجل عظمتهم، فبماذا عسى أن نمنع من بعدهم عن هذه «الاجتهادات». وقال: «إن القيام بالعمل الخاطئ عن قصد وعن خطة مدبرة لن يكون اجتهاداً».. ثم قال: إن خطأ ما لايتشرف بمجرد شرف الصحبة، بل إن مرتبة الصحابي السامية تجعل هذا الخطأ أبرز ما يكون»[١٠٦] ، وقال: «وهناك أمر أعجب من ذلك كله أن الصحابة الكرام ﷺ كثيراً ما كانت تغلبهم المناقص البشرية، فكان بعضهم بغمز بعضاً»[١٠٧]،

واستدل على «غمز بعضهم بعضاً»، قائلاً: سمع ابن عمر أن أبا هريرة لا يستوجب الوتر، فقال: كذب أبو هريرة، وقالت عائشة في مناسبة، في أنس وأبي سعيد الخدري ﷺ: كيف يدربان ما حديث رسول الله، إنهما كانا يومئذ طفلين.. وسئل الحسن بن علي ذات مرة عن «شاهد ومشهود» ففسرها، قيل: إن ابن عمر وابن الزبير يقولان كذا، قال: كذبا، وكذّب علي ذات مرة المغيرة بن شعبة، واتهم عبادة بن الصامت وهو يبين مسألة مسعود بن أوس الأنصاري بالكذب على حين أنه كان من الصحابة الذين شهدوا بدرًا»(١٠٨).

الجواب على ذلك:

إن عدالة أصحاب محمد ﷺ أمر مقطوع به، غير قابل للجدل والنقاش، لأن الله تعالى قد عدّلهم في قرآنه وأثنى عليهم ومدحهم في أكثر من آية. كقوله تعالى: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ (الفتح: ٢٩). وقوله تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ﷺ ورضوا عنه وأعد لهم جناتٍ تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم﴾ (التوبة: ١٠٠). كما عدلهم رسوله ﷺ وبين منزلتهم التي لا تدانيها منزلة فقال ﷺ: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم).(١٠٩)

وقال ابن الصلاح: ثم إن الأمة مجمعةٌ على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم فذلك بإجماع العلماء الذين يُعْتد بهم في الإجماع، إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تَمهّد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة"(١١٠).

وقال أبو حاتم بن حبان: "فإن قال قائل: فكيف جرحت من بعد الصحابة؟، وأبيت ذلك في الصحابة، والسهو والخطأ موجود في أصحاب رسول الله ﷺ، كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين ؟، يقال له: إن الله عز وجل نزه أقدار أصحاب رسوله عن ثلب قادح، وصان أقدارهم عن وقيعة منتقص، وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم... ومن شهد التنزيل وصحب الرسول، فالثلب لهم غير حلال، والقدح ضد الإيمان، والتنقص لأحدهم نفس النفاق، لأنهم خير الناس قرناً بعد رسول الله ﷺ، بحكم من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحىﷺ، وأن من تولى رسول الله ﷺ إيداعهم ما ولاه الله بيانه للناس لبالأحرى أن لا يجرح؛ لأن رسول الله ﷺ لم يودع أصحابه الرسالة، وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب، إلا وهم عنده صادقون جائزو الشهادة، ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليغ من بعدهم ما شهدوا منه؛ لأنه لو كان

كذلك لكان فيه قدح في الرسالة، وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفاً، وإن من بعد الصحابة ليسوا كذلك؛ لأن الصحابي إذا أدى إلى من بعده، يحتمل أن يكون المبلغ إليه منافقاً أو مبتدعاً أو ضالاً ينقص من الخبر أو يزيد فيه، ليضل به العالم من الناس، فمن أجله قد فرقنا بينهم وبين الصحابة إذ صان الله عز وجل أقدار الصحابة عن البدع والضلال"[١١١]. ثم إن المراد بعدالة الصحابة أنهم لا يعتمدون الكذب لما اتسموا به من قوة الإيمان، والتزم التقوى والصدق، وحسن الأخلاق، والبعد عن السفاسف، مما يُخِل بالمروءة. لا أنهم معصومون ﷺ من المعاصي أو من السهو والغلط، إذ العصمة لا تكون إلا للأنبياء، ولم يقل أحد من أهل العلم بعصمتهم، وعدم العصمة لا ينافي العدالة[١١٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فلا يعرف من الصحابة من كان يعتمد الكذب على رسول الله ﷺ، وإن كان فيهم من له ذنوب لكن هذا الباب مما عصمهم الله فيه من تعمد الكذب على نبيهم"[١١٣]، ومراده بالعصمة أن الله تعالى حفظهم من تعمد الكذب، حفظاً للشريعة، وحماية لجنابها، لأنهم هم الوسائط في نقلها.

وقد قام المرحوم الدكتور مصطفى السباعي بالرد على أبي رية وأحمد أمين في كتابه العظيم «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» بصورة مفصلة وعلى طريقة علمية[١١٤]، كما حاسبهما وصاحبهما: طه حسين حساباً علمياً دقيقاً، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه «منهج النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه» وناقش أراءهم مناقشة علمية وفندها في ضوء الواقع والحقائق[١١٥] وحاسب المودودي في آرائه في الصحابة وفي القضايا الإسلامية الأخرى مئآت من العلماء الراسخين في العلم، على رأسهم الشيخ أبو الحسن الندوي والشيخ محمد منظور النعماني والأستاذ وحيد الدين خان صاحب «الإسلام يتحدى» والمحدث زكريا بن يحيى الكاندهلوي والأستاذ محمد تقي العثماني الباكستاني والشيخ محمد إسحاق السنديلوي والشيخ محمد ميان الديوبندي في كتب مستقلة أفردوها للرد عليه[١١٦].

وأيضاً من أقوالهم:

قال أحمد أمين: (ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضهم بعضاً موضع النقد. ويُنُزلون بعضاً منزلة أسمى من بعض، فقد رأيت قبل أن منهم من كان إذا رُوي له، طلب من المحدث برهاناً)[١١٧].

الجواب على ذلك:

وفي بعض الأحيان كان يراجع –أي الصحابة– بعضهم بعضاً فيما يرويه،

إما للتثبيت والتأكد لأن الإنسان قد ينسى أو يسهو أو يغلط عن غير قصد، وإما لأنه ثبت عنده ما يخالفه أو ما يخصصه أو يقيده، أو لأنه يرى مخالفته لظاهر القرآن أو لظاهر ما حفظه من سنة إلى غير ذلك، فليس من الإنصاف أن نتخذ من هذه المراجعة دليلاً على اتهام الصحابة بعضهم لبعض وتكذيب بعضهم لبعض، إلى غير ذلك من الدعاوى الكاذبة [١١٨].

والمحق منهم من كان معه الدليل، ولا يدل على طعن فيمن أخطأ منهم. بل كلهم عدول ﷺ.

وقد لخص الدكتور محمد مصطفى الأعظمي حجج الطاعنين في عدالة الصحابة من أصحاب هذه المدرسة، فيما يلي:

– إن الاعتقاد بعدالة كافة الصحابة هو قول الجمهور، وليس بقول المحققين.

– الاعتقاد بعدالة الصحابة يصطدم بما ورد في القرآن من «ذم بعضهم» لأن منهم المنافقين والكذابين، والذين كانوا يؤذون النبي ﷺ، حتى نزلت في القرآن سورة باسم المنافقين.

– إن الصحابة أنفسهم ما كانوا يرون أنهم أسمى من النقد والتجريح، فقد كفر بعضهم بعضاً, وكذب بعضهم بعضاً، فكيف نرى فيهم ما لم يكونوا يرونه في أنفسهم.

– تصطدم عقيدة عدالتهم بالطبائع البشرية، إن هم إلا بشر يقع منهم ما يقع من غيرهم، مما يرجع إلى الطبيعة البشرية من الخطأ والنسيان والهوى وغير ذلك[١١٩].

وخلاصة مناقشته للنقطة الأولى أنه: «لا ريب أن الاعتقاد بعدالة الصحابة كافة هو قول،. علماء أهل السنة والجماعة كافة، وعليه سلف الأمة وجماهير الخلف، فإذا لم يكن هؤلاء من المحققين، فمن يكون إذن؟ "[١٢٠]،. وقال: «والذين خالفوا الجمهور ليست لهم حجة ثابتة»[١٢١]، ثم ساق آيات القرآن التي نزلت في عدالة الصحابة وتزكيتهم، وأشار إلى الأحاديث التي وردت في الباب، كما سرد أقوال المحققين من العلماء.

وخلاصة مناقشته للنقطة الثانية: «يقال في الرد عليهم: هناك سورة كذلك في القرآن باسم « المؤمنون»، والآيات الكثيرة الأخرى التي نزلت في مدحهم، «ومن ناحية ثانية فإن سورة «المنافقون» أو الآيات الأخرى، نزلت في ذم المنافقين لا في ذم الصحابة، ومن الذي يعد المنافقين من الصحابة؟ ومن الذي ذكر المنافقين ممن ألف في الصحابة في كتابه وعدهم من الصحابة؟، ومع أن هؤلاء المنافقين

كانوا يتظاهرون بالإسلام، واعتبروا مسلمين، ودخلوا في طبقة الصحابة، إلا أن النبي ﷺ كا يعرفهم، كما كانوا معروفين لدى الصحابة بأعيانهم وأوصافهم، لأن آيات القرآن الكريم بينت كل حركاتهم وسكناتهم حتى خلجات قلوبهم[١٢٢].. وفي الواقع إذا كنا نحن لا نستطيع الآن أن نعرف هؤلاء الأشخاص بأعيانهم، لأنهم ليسوا أمامنا، فقد كان يراهم الصحابة بأعينهم، ويعرفونهم بأعيانهم، ويوضح هذا المعنى حديث كعب بن مالك، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا، حيث قال: فكنت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله ﷺ، فطفت فيهم أحزنني أني لا أرى إلا رجلاً مغموصاً عليه النفاق، أو رجلاً ممن عذر الله من الضعفاء[١٢٣]، إذن فمما لاشك فيه أن المنافقين كانوا معروفين، وكانوا قلة ذليلة، تعيش في انعزال في جوها الخاص »[١٢٤].

وخلاصة ما قاله في مناقشة النقطة الثالثة: «وليس هناك رواية واحدة صحيحة نجد فيها تكفير الصحابة بعضهم لبعض، وقد استعمل بعض الأنصار حين التخاصم كلمة النفاق، وقال: أنت منافق، وكان هذا القول في سورة الغضب، ولم يكن تهمة وُجِّهَت إلى المخاطب، وما كان الصحابة يكذب بعضهم بعضاً، وأكثر الروايات التي وردت فيها هذه الكلمة غير ثابتة.. وقد قال أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه: «والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، وما كان يكذب بعضنا بعضاً»[١٢٥]، وأما قول أم المؤمنين عائشة ﵂ في تكذيب أبي الدرداء، عندما خطب فقال: "من أدرك الصبح فلا وتر له"[١٢٦]، فقالت: كذب أبو الدرداء، كان النبي ﷺ يصبح فيوتر[١٢٧]، فالكذب هنا بمعنى الخطأ، ولا يمكن أن يستقيم المعنى إذا أخذناه بالمفهوم المتبادر لكلمة الكذب؛ لأنه لا مجال لتكذيب أبي الدرداء حيث كان هذا رأيه أو فتواه، والآراء والفتاوى لا تكذب، ولكنها تخطأ»[١٢٨].

وخلاصة ما قاله في مناقشة النقطة الرابعة: «أما أن عدالة الصحابة تخالف الطبيعة البشرية، لذلك لا يمكن قبولها، فليس لهذا الادعاء سند من واقع الحياة؛ بل إنه يخالف الطبيعة البشرية نفسها، لأن المدعين بهذا الرأي يتجاهلون تماماً أثر التربية في نفوس الناس، وينكرون أثر الوازع الدني ومدى قدرته على تهذيب النفوس، والطبيعة البشرية ليست شيئاً جامدًا محدودًا لا يحيد، بل إننا نرى أن النفس البشرية عندما تتأثر بالإيمان الصحيح وتتشرب عقيدة التوحيد فتسمو حتى تقترب من الملائكة وتتطهر من الرذائل كافة، وعندما تتدنى وتتنجس فتدنو من الشيطان، «ولا يجوز قياس الصحابة على الآخرين أو بالعكس، إذ زكاهم الله سبحانه وتعالى واختارهم لصحبة نبيه، ليؤدوا عنه بعد وفاته ﷺ[١٢٩].

ثم قال: «ويبدو من هذا جلياً أن عقيدة عدالة الصحابة لا تخالف الطبيعة البشرية، لأن تربية النبي ﷺ، قد أثرت فيهم من جهة، وهم بدورهم أخذوا الاحتياطات كافة للتحديث من جهة أخرى، والذين ذهبوا إلى تعديلهم جميعاً بينوا أخطاء الصحابة –إن وجدت– ورأوا أن ذلك لا يؤثر في تعديلهم»[١٣٠]،

أما بالنسبة للمنافقين فإن هذا الرأي يوافقه كذلك ما جاء في القرآن الكريم: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا انْظُرونَا نقتبس من نُوركُم قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوْا نُورًا﴾[١٣١]، قال المفتي محمد شفيع رحمه الله: ولكن الحق عندي أن المراد من المرتدين هم الآخرين من الأعراب الذين انجرفوا مع التيار الإسلامي، وقالوا بأفواههم: آمنا، ولكن الإسلام لم يتأصل في قلوبهم، وقد تحدث عنهم القرآن فقال: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمنا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَا يدخل الإيمان في قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات: من الآية ١٤). ويؤيد ذلك ما قاله الخطابي: «لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب، ممن لا نصرة لهم في الدين، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين، ويدل قوله: أصيحابي – بالتصغير– على قلة عددهم»[١٣٢].

ومهما يكن من أمر فإن المراد من أصحابي أو أصيحابي سواء أكان المنافقون أو المرتدون، فإن أحدًا من علماء الإسلام المحدثين لم يعتبر المنافقين أو المرتدين من الصحابة، إنما الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً ومات علي الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح، وصرح بذلك ابن حجر عند تعريفه بالصحابي[١٣٣].

ولقائل أن يقول: إذا كان المراد من ارتد عن الإسلام أو المنافق، والمرتد، والمنافق ليس صحابياً، فلماذا دعاهم النبي ﷺ: «أصحابي»، والجواب أن: الحكم في الإسلام على الظاهر، ولذلك فإن النبي ﷺ وصفهم مع التحذير والوعيد، بقوله: «رهط من أصحابي» أو «رجال من أصحابي» أو «ناس من أصحابي» فسماهم الصحابة، وحكم بالظاهر[١٣٤].

الفرع الثاني عشر: رد كتب السنة المعتمدة والتشكيك بما فيها

فالأحاديث التي في كتب السنة المعتمدة، ومنها كتب الصحاح –وخاصة صحيحي البخاري ومسلم هي –حسب ما ذكره عابد الجابري في كتاب "قضايا الدين والفكر"– إنما هي صحيحة بالنسبة للشروط التي وضعها أصحابها لقبول الحديث، فالحديث الصحيح ليس صحيحا في نفسه بالضرورة ...وإنما هو صحيح، بمعنى أنه يستوفي الشروط التي اشترطها جامع الحديث كالبخاري ومسلم[١٣٥].

قال الشيخ محمد رشيد رضا: "ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنى، لا يسهل على أحد إثباتها، ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر، قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامات الوضع، وإن في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه... فإذا تأملتم هذا وذاك، علمتم أنه ليست من أصول الإيمان، ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه... فالعلماء الذين أنكروا صحة بعض تلك الأحاديث، لم ينكروها إلا بأدلة قامت عندهم، قد يكون بعضها صواباً، وبعضها خطأ، ولا يعد أحدهم طاعناً في دين الإسلام"(١٣٦).

ويدفع محمد شحرور في كتاب "نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي" في صدر الصحيحين قائلا: "يقولون: صحيح مسلم وصحيح البخاري!، ويقولون: إنهما أصح الكتب بعد كتاب الله!، ونقول نحن: هذه إحدى أكبر المغالطات التي ما زالت المؤسسات الدِّينيَّة تُكره الناس على التسليم بها، تحت طائلة التكفير والنفي، فالصحة في كتاب الله صحة حقيقية لغوية واقعية يؤيدها العلم، ويثبتها الكون المشهود، أما الصحة في كتب الحديث، فصحةٌ مجازية اصطلاحية، تواضع أهل المؤسسة الدينية أنفسهم على تسميتها، أي أنها تحمل الطابع الذاتي، فهي صحة نسبية إن ثبتت عند أحدهم، نفاها الآخر...فإذا تجرأ أحدٌ -كما نفعل نحن الآن- وأشار إلى تناقض أو خطأ في حديث آحاد، كشفه له العلم القطعي، اتهموه بالعمالة، وبمحاولة القضاء على الإسلام، عن طريق تهديم السنة النبوية، بالطعن في الحديث كوحي ثان يمثل السنة"(١٣٧)

ويشكِّك محمد أركون من خلال كتابه "تاريخية الفكر العربي الإسلامي" في منهج ثبوت ما في الصحيحين، وبقية كتب الحديث التي قد يطلق عليها الصحاح، بزعمه أنَّ الحديث قد" تعرض لعملية الانتقاء والاختيار، والحذف التعسفية التي فُرضت في ظلِّ الأمويين وأوائل العباسيين، أثناء تشكيل المجوعات النَّصية (يعني كتب الحديث) المدعوَّة بالصحيحة، لقد حدثت عملية الانتقاء والتصفية هذه لأسبابٍ لغوية وأدبية وثيولوجية وتاريخية" (١٣٨)

ويدعو أركون -موظِّفا المنهج التاريخي- إلى ضرورة حصول نقد ومراجعة لما دوِّن في كتب الحديث جميعا، فيقول: "...ولكن لم تحصل حتى اليوم مراجعة شاملة لكل مجموعات الحديث باستثناء المماحكات التقليدية، التي جرت بين ممثلي الاتجاهات الثلاثة الكبرى في الإسلام، وهي لا تشكِّل دراسة علمية حول

الموضوع...و إذا حصلت هذه المراجعة الشاملة، استطعنا أن نطرح مشكلة التراث الإسلامي الكلي من وجهة نظر تاريخية أساسا"(١٣٩)

ويقفُو أثرَ أركون تلميذه عبد المجيد الشرفي في كتاب "الإسلام والحداثة" عندما يقول:"...ما زلنا ننتظر البحوث المجراة على قواعد علمية صارمة، انطلاقا من كون الحديث في الصورة التي دوِّن فيها، ليس تسجيلا أمينا لأقوال النبي وأفعاله أو إقراراته، وما كان يمكن له أن يكون كذلك، وإنما تمثلٌ موجَّه بالضرورة وغير بريء البتة لعدد محدود من تلك الأقوال والأفعال." (١٤٠)

ومن أمثلة ما ردَّه التيار العقلاني الحداثي المعاصر، من حديث أثناء عملية الفهم مستظهِرا بالمنهاج العقلي الموظَّف في كثير من العلوم الحديثة اليوم:

– حديث: "من بدل دينه فاقتلوه"(١٤١).

يقول جمال البنا معلقا على هذا الحديث:" نقول كيف يستقيم هذا الحديث مع خمسين آية على الأقل من آيات القرآن تقرر حرية المعتقد...كيف يستقيم هذا الحديث مع الآيات المؤكدة:" لا إكراه في الدين"، كيف يمكن أن يتفق الحديث مع ﴿أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ (سورة يونس: آية ٩٩)(١٤٢)

– حديث: "بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ"(١٤٣).

يقول الجابري معلقا على هذا الحديث: "نقرأ في البخاري ومسلم أنَّ رسول الله ﷺ قال: "بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا، فطوبى للغرباء"، ثم يذكر حديثا بمعنى هذا الحديث في مسند الإمام أحمد، ثم يقول: في البخاري أن الرسول ﷺ قال: "خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..."(١٤٤)، ثم يذكر بقية الحديث، ثم يقول: "من السهل أن يشكك الإنسان في صحة مثل هذه الأحاديث الثلاث، التي تُشم فيها بوضوح رائحة السياسة، وبالنسبة لي شخصيا، إنَّ مثل هذه الأحاديث يجب وضعها بين قوسين، أعني تجنب أخذها بعين الاعتبار"، ويعلل الجابري دعوته هذه قائلا: "فالاتجاه القرآني غير هذا، واتجاهها هي غيره، ومع ذلك فثمَّت حقيقة لا ينبغي إغفالُها، وهي أنَّ هذه الأحاديث تعبِّر عن حالة الإحباط التي أصابت المسلمين بعد ما عانُوه من الفتنة الكبرى."(١٤٥)

والجواب عن هذه الشبهة:

ولرد هذه الضلالة ننقل بعض أقوال العلماء:

– قال الإمام النووي: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري

أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة"[١٤٦].

– وقال ابن تيمية: "فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن"[١٤٧].

– وقال الدهلوي: "أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهون من أمرهما فهو متبع غير سبيل المؤمنين.[١٤٨]

– وقال الشيخ محمد حسين الذهبي، عن المدرسة العقلية الحديثة: "إنها أعطت لعقلها حرية واسعة،.. وبسبب هذه الحرية العقلية الواسعة جارت المعتزلة في بعض تعاليمها وعقائدها، وطعنت في بعض الحديث تارة بالضعف وتارة بالوضع، مع أنها أحاديث صحيحة، رواها البخاري ومسلم، وهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى بإجماع أهل العلم، كما أنها لم تأخذ بأحاديث الآحاد الصحيحة الثابتة في كل ما هو من قبيل العقائد، أو من قبيل السمعيات، مع أن أحاديث الآحاد في هذا الباب كثرة لا يستهان بها"[١٤٩]، وقال عن محمد عبده: "الأستاذ الإمام ومن على طريقته، لا يفرقون بين رواية البخاري وغيره، فلا مانع عندهم من عدم صحة ما يرويه البخاري، كما أنه لو صح في نظرهم فهو لا يعدو أن يكون خبر آحاد، لا يثبت به إلا الظن، وهذا في نظرنا هدم للجانب الأكبر من السنة "[١٥٠].

الفرع الثالث عشر: ردهم للحديث بالعقل[١٥١]

كان الحامل للتيار العقلاني الحداثي، على توظيف المنهاج العقلي في ردِّ وفهم السنة النبوية، ما أوضحه سامر إسلامبولي، في مقدمة كتابه "تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم"، عندما قال: "...والذي يجب أن نعرفه أولا ونبدأ منه الحوار، أنَّ العقل موجود في الواقع قبل النقل، فالنقل نتاج لتفاعل العقل مع الواقع، مما يؤكد هيمنة العقل وسيادته على النقل..."[١٥٢]

ووظيفة العقل عند هؤلاء العقلانيين بالنسبة للحديث النبوي، هي القيام "بعملية الفرز"، –كما يقول سامر إسلامبولي–: "حسب الأدوات المعرفية الجديدة فيحتفظ بالصواب، ويستبعد الخطأ"[١٥٣]. وعملية الفرز للتراث; كما يقول تقوم على "استبعاد الأوهام والأخطاء، وطرح القداسة عن أي شيء في التراث، لا على صعيد الأصول والفروع، ولا سائر العلوم، "فكل شيء يخضع لعملية الفرز، وما قام عليه البرهان أنه صواب يستمر بالتواصل، ويبقى كتاب الله ثابتا مستمرا.."[١٥٤].

ومن أقوالهم في بيان منهجهم هذا: ما قاله محمد توفيق صدقي: "يجب علينا

الاقتصار على كتاب الله تعالى، مع استعمال العقل والتصرف، أو بعبارة أخرى –الكتاب والقياس– وأما السُنَّة فما زاد منها عن الكتاب إن شئنا عملنا به، وإن شئنا تركناه. وما فيها من الحِكم الكثير نقبلها على العين والرأس. وكذلك أي حكم من أي مصدر آخر "[١٥٥].

والجواب عن ذلك:

القول بعدم وجوب العمل بالأحاديث، قول مخالف للحق مجانب للصواب. فقد جاءت آيات كثيرة في كتاب الله تأمر بالتمسك بالسُنَّة والالتزام بها، ومنها:

قال تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (النساء: آية ٦٥).

كما جاءت الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، تأمر بالتمسك بالسُنَّة والعمل بها، ومن ذلك: حديث أبي هريرة ﷺ، أن الرسول ﷺ قال: "وكل أمتي يدخلون الجنة إلاَّ من أبى" قالوا: يا رسول الله ومن يأبى ؟ قال: "من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى"[١٥٦]. والسُنَّة كالكتاب تماماً في أخذ الأحكام والعمل منها.

وقد أجمع الصحابة ﷺ في الاحتجاج بالأحاديث، والعمل بها، ولو لم يوجد لها أصل في القرآن، ولا يُعلم عن أحد خالف في ذلك، فكان أحدهم إذا عَرَضَ له أمر طلب حكمه في القرآن، فإن لم يجد اجتهد في حدود القرآن والسُنَّة وأصول الشريعة[١٥٧].

ومثال ذلك[١٥٨]:

روى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة ﷺ أنه قال: "أُرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام، فلما جاءه صكه ففقأ عينه فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، قال: فرد الله إليه عينه، وقال: أرجع إليه فقُل له: يضع يده على متن ثور فله بما غطت يده بكل شعرة سنة. قال: أي رب ثم مه ؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر، فقال رسول الله ﷺ فلو كنت ثَمَّ لأريتكم قبره إلى جانب الطريق، تحت الكثيب الأحمر"[١٥٩].

قال الشيخ محمد الغزالي: "وقد وقع لي وأنا بالجزائر أن طالباً سألني: أصحيح أن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت عندما جاء لقبض روحه، بعدما استوفى أجله ؟ فقلت للطالب –وأنا ضائق الصدر–: وماذا يفيد هذا الحديث ؟ إنه لا يتصل بعقيدة، ولا يرتبط به علم، والأمة الإسلامية اليوم تدور عليها الرحى، وخصومها طامعون في إخماد أنفاسها !! اشتغل بما هو أجدى !!"، قال الطالب:

أحببت أن أعرف هل الحديث صحيح أم لا ؟ فقلت له متبرماً: الحديث مروى عن أبي هريرة ﷺ، وقد جادل البعض في صحته. وعُدت لنفسي أفكر: إن الحديث صحيح السند، لكن متنه يثير الريبة. إذ يفيد أن موسى يكره الموت، ولا يحب لقاء الله، بعدما انتهى أجله، وهذا المعنى مرفوض بالنسبة إلى الصالحين من عباد الله، فكيف بأنبياء الله؟ وكيف بواحد من أُولي العزم؟ إن كراهيته للموت بعدما جاء مَلَكَه أمر مستغرب !! ثم هل الملائكة تُعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عمى، أو عور؟ ذلك بعيد. قلت –أي الغزالي–: "لعل متن الحديث معلول، وأياً ما كان الأمر فليس لدي ما يدفعني إلى إطالة الفكر فيه..".

الجواب عليه:

إن هذا حديث صحيح حكم أهل الحديث بصحته، وقد حمله أهل السُنَّة على ظاهره، وأن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت المتمثل في تلك الصورة حقيقة، وقد فعل ذلك بإذن من الله تعالى. وهذا خبر إنما يُدرك معناه من لم يُحرم التوفيق لإصابة الحق. فإن الله أرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام رسالة ابتلاء واختبار، وهو سبحانه لا يريد إمضاء ما أمر به، كما أمر إبراهيم عليه السلام من قبل بذبح ابنه أمر ابتلاء واختبار، وقد جاءه الملك في صورة لا يعرفه عليها، وكان موسى عليه السلام غيوراً، وقد رأى رجلاً في داره لا يعرفه، فلطمه ففقأ عينه.

وأجاب العلماء عن هذا بأجوبة:

١. أنه لا يمتنع أن يكون موسى عليه السلام قد أذن الله تعالى له في هذه اللطمة، ويكون ذلك امتحاناً للملطوم، والله عز وجل يفعل في خلقه ما يشاء ويمتحنهم بما أراد.

٢. أن هذا على المجاز والمراد أن موسى ناظره وحاجه فغلبه بالحجة، ويقال: فقأ فلان عين فلان، إذا غالبه بالحجة، وفي هذا القول ضعف لقوله ﷺ: "فرد الله عينه" فإن قيل: أراد حجته كان بعيداً.

٣. أن موسى عليه السلام لم يعلم أنه ملك من عند الله، وظن أنه رجل قصده يريد نفسه، فدافعه عنها، فأدت المدافعة إلى فقء عينه لا أنه قصدها بالفقء.

وأما الزعم بأن الملائكة لا تَعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر، فهو مجرد دعوى تحتاج إلى دليل. واللطمة إنما أذهبت العين التي هي تخييل وتمثيل، وليست حقيقة، فلما عاد ملك الموت إلى حقيقته، لم ينقص من شيء فتأثير اللطمة إنما كان على ذلك الجسد العارض، وفقء العين عبارة عن عاهة عارضة للصورة التي تمثل بها الملك، وليست للصورة التي خُلق عليها. ونفي الحقيقة هنا ليس نفياً

لحقيقة اللطمة، ولا تأثيرها، وإنما هو نفي لوقوعها على ذات الملك في خلقته الحقيقية.

الخاتمة:

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، هذه خاتمة المسك أختم بها ما جمعت حول شبه المدرسة العقلية الحديثة، والرد عليها. أرجو أن تجد عند الله القبول، ثم منكم الرضا والاستحسان، اجتهدت بها بقدر استطاعتي فإن وفقت فمن الله وأن أخطأت فاستغفر الله وأتوب إليه.

ومما سبق نخرج بالنتائج الآتية*:

- تأثر رواد المدرسة العقلية الحديثة بمنهج المعتزلة، في التعامل مع نصوص الوحي، وردها بالعقل، وسيرهم على منوالهم حذو القذة بالقذة، مع كثرة جهلهم وقلة بضاعتهم.
- تتلمذ أبناء المسلمين على المستشرقين جعل كثيراً منهم يحذو حذوهم، فكان خطرهم أعظم وإفسادهم أكبر، لأنهم يهدمون حصون السُنَّة من داخلها.
- جهلهم بالسُنَّة النبوية جعلهم يتلقون شبهات المستشرقين وينخدعون بأقوالهم وآرائهم، بل قلدوهم في كل شيء حتى في معرفة دين الإسلام.
- ضعف الوازع الديني عند المسلم، يجعله مستجيباً للضغوط المعاصرة ولو على حساب دينه.

خلاصة:

- وجود صلة قوية تربط المعتزلة، والمستشرقين، والمدرسة العقلية الحديثة، وهي اعتماد كل مدرسة على منهج سابقتها في رد نصوص السُنَّة بالعقل.
- وجود قاسم مشترك بين المدارس الثلاث، وهو الجهل بالسُنَّة وعدم إدراك معانيها، إذا أستُبعد سوء القصد الذي وقع فيه كثير من المستشرقين.
- أعطت هذه المدارسُ العقلَ أكثر مما أعطاه الله من المكانة، وسمت بْه فوق منزلة الوحي، وقدمته عليه، مما أدى إلى تهوين أمر السُنَّة وتهميشها.

هوامش البحث:

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، والترمذي والبيهقي وأبو داود في سننهم، والشافعي في مسنده، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. (المستدرك ١/١٩٠، سنن الترمذي ٥/٣٧، سنن البيهقي ٧/٧٦، سنن أبي داود ٤/١٧٠، مسند الشافعي ١/٢٣٣).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في معجم الشاميين، وأبو داود في سننه، وسكت عنه أبو داود، وقال المباركفوري: حديث صحيح.(مسند أحمد ١٣٠/٤، الطبراني: مسند الشاميين ١٣٧/٢، سنن أبي داود ٢٠٠/٤، المباركفوري: تحفة الأحوذي ٣٢٤/٥).
(٣) المعجم الوسيط ٢٨٠/١.
(٤) د. عبد الرحمن الزنيدي: السلفية وقضايا العقل (ص: ١٦١).
(٥) علي حسن: العقلانيون (ص: ٤٦)، وانظر: الصعيدي: السنة النبوية (ص: ١٥٤).
(٦) د. ناصر العقل: الجهمية والمعتزلة (ص: ٢٠٢).
(٧) تبصير الأمة (ص: ٥٢٢).
(٨) محمد رشيد رضا: تفسير المنار ٣٩٢/٣.
(٩) د. فهد الرومي: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، ص: ٨٠٩.
(١٠) الشيخ محمد عبده: الإسلام والنصرانية /٢٢.
(١١) الموسوعة الميسرة: إشراف الدكتور مانع الجهني (٧٩٦/٢)
(١٢) السنة النبوية: الصعيدي (ص: ١٥٤) باختصار، وانظر اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: الرومي (٧١٥/٢).
(١٣) العقلانيون: علي حسن (ص:٥٢-٦١)، وانظر السنة النبوية: الصعيدي (ص: ١٥٤).
(١٤) العقلانيون: علي حسن (ص: ٦١-٧٢)، وانظر السنة النبوية: الصعيدي (ص: ١٥٥) في الهامش،و انظر موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية: الأمين الصادق (٢٨٧/٢) من خلال سرد أقوالهم.
(١٥) جناية الشيخ الغزالي: إشراف عبد المقصود (ص:٦٨).
(١٦) المراجعات: الشريم، (ص: ١٢)
(١٧) أضواء على السنة النبوية، (ص: ١٩٩).
(١٨) تفسير المنار ٣٩٢/٣.
(١٩) مجلة المنار، مجلد ١٩، ص: ٢٩.
(٢٠) د. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص: ١٦٧.
(٢١) المصدر السابق.
(٢٢) ابن حزم: الأحكام ١٠٨/١.
(٢٣) كتاب الإيمان ١٤٧/١، رقم الحديث: ١٦٢.
(٢٤) صحيح البخاري، ١٦٥٥/٤، حديث رقم: ٤٢٧٤.
(٢٥) صحيح مسلم، ٢١٦٨/٤، حديث رقم: ٢٨١٥.
(٢٦) الإمام الشافعي: الرسالة ص: ٤١.
(٢٧) دفاع عن السنة ص: ٨٢، السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم ص: ١٦٢.
(٢٨) تفسير المنار ٥٩/٩.
(٢٩) تبصير الأمة ص: ٦٢١.
(٣٠) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب: إذا وقع الذباب في الإناء، حديث رقم: ٥٧٨٢.
(٣١) أضواء على السنة النبوية، ص: ١٩٩- ٢٠١.
(٣٢) أخرجه مسلم فى صحيحه ٢٥٠/١.
(٣٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١٢١١/٣.

(٣٤) أخرجه مسلم وابن حبان في صحيحيهما.(صحيح مسلم ٢٥١/١،صحيح ابن حبان ٤٤١/٣).
(٣٥) متفق عليه. (صحيح البخاري ٢٠٣٢/٥، صحيح مسلم ١١٣٧/٢).
(٣٦) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين. (صحيح البخاري ١١٧/١، صحيح مسلم ٢٦٢/١).
(٣٧) أخرجه الدارقطني والنسائي، وقال الدراقطني: حديث صحيح، وذكره ابن حجر في التلخيص، وقال: إسناده حسن،وقال الهيثمي:رواه البزار ورجاله رجال الصحيح.(سنن الدارقطني ٦٥/١، سنن النسائي٧٨/١، ابن حجر: تلخيص الحبير ٢٥/١،الهيثمي: مجمع الزوائد ٢٨٧/١).
(٣٨) مجلة المنار مجلد٩ ص٥١٧.
(٣٩) تبصير الأمة ص:١٦.
(٤٠) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص: ١٦٥.
(٤١) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام ٧٩/٢– ٨٠.
(٤٢) قال يحيى بن معين: حديث باطل وضعه الزنادقة، وقال ابن عبد البر: هذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه.(عارضة الأحوذي٣٣٢/٥، جامع بيان العلم ١١٩١/٢).
(٤٣) د. محمد لقمان السلفي: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص: ٨٠.
(٤٤) الإمام الشافعي: الرسالة ص: ٢٢٨.
(٤٥) تبصير الأمة ص: ١٠٤.
(٤٦) موقف المدرسة العقلية: الأمين الصادق الأمين (٢٨٧/٢).
(٤٧) المراجعات: الشريم (ص: ٥١).
(٤٨) المراجعات: الشريم (ص: ٥٧–٥٨).
(٤٩) المراجعات: الشريم (ص ٥٧) وما بعدها.
(٥٠) فتح المغيث: السخاوي (٥١/١).
(٥١) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٢٨٨/٢).
(٥٢) التفسير والمفسرون: الذهبي (٣٨٢/٢).
(٥٣) المرجع السابق (٣٩٨/٢–٣٩٩).
(٥٤) مجلة المنار، مجلد ٩، ص:٥١٥، ٩١١.
(٥٥) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٢٩٤/٢).
(٥٦) موقف المدرسة العقلية: الأمين (١٠٩/٢–١١٤) وانظر دراسات في الحديث النبوي: الأعظمي (٣٦/١)، والسنة: السباعي (ص:١٥٨)، الدفاع عن السنة: أبو شهبه (ص:١٩–٢٠٩)، وجهود المحدثين: الجوابي (ص: ٤٤٤).
(٥٧) محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص: ٢٣٧، ٢٤٢.
(٥٨) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٣٧/١/ رقم ١١٢) كتاب العلم، باب كتابة العلم، فتح الباري لابن حجر.
(٥٩) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٥/١/ رقم ١١٣) كتاب العلم، باب كتابة العلم، فتح الباري لابن حجر.
(٦٠) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٣٩/١٨/ رقم ٣٠٠٤)، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبيت في الحديث وحكم كتابة العلم، شرح النووي.
(٦١) تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة (ص:١٩٣).

(٦٢) فتح الباري: ابن حجر (٢٧٢/١).
(٦٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٥٣/١، كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم الحديث: ٣٤٦١.
(٦٤) أخرجه الحاكم في المستدرك ٥٥١/١.
(٦٥) السنة قبل التدوين: الخطيب (ص: ٣٠٩-٣٣٧).
(٦٦) فتح الباري: ابن حجر (٢٥٨/١) كتاب العلم، باب كيف يقيض العلم " في الترجمة ".
(٦٧) موقف المدرسة العقلية: الأمين (١١٤/٢-١١٧) باختصار.
(٦٨) اتجاهات التفسير: الرومي (٧٤٥/٢)، وانظر دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ٥٢- ٦٢)، موقف المدرسة العقلية: الأمين (٣٠٣/٢).
(٦٩) اتجاهات التفسير: الرومي (٧٤٥/٢) نقلاً من تفسير المنار (٤٦٥/٩) ولم أقف عليه.
(٧٠) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٣٠٣/٢) نقلاً من أضواء على السنة المحمدية (ص: ٧) ولم أقف عليه.
(٧١) علوم الحديث: ابن صلاح (ص: ٢١٣).
(٧٢) الباعث الحثيث: ابن كثير (ص: ٦٣) وانظر جهود المحدثين: الجوابي (ص: ٢٠٧).
(٧٣) دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ٧٣).
(٧٤) المرجع السابق (ص:٥٢).
(٧٥) التقييد والإيضاح: العراقي (ص:٢٢٦).
(٧٦) دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ٥٢)
(٧٧) موقف المدرسة العقلية: الأمين (ص:٣٠٨)،وانظر جناية الغزالي:أشرف عبد المقصود (ص: ١١٣).
(٧٨) توفيق صدقي: مقال: الإسلام هو القرآن وحده "، بمجلة المنار، عدد: ٧، ١٢.
(٧٩) مصطفى محمود: كتاب الشفاعة ص: ٢٠، ٢١، ٥١، ١٠٦.
(٨٠) الإمام الشافعي: الرسالة، ص: ٢٢٨.
(٨١) د. محمد لقمان السلفي: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام، ص: ٨٠.
(٨٢) المراجعات: الشريم (ص:٤٣).
(٨٣) المراجعات: الشريم (ص: ٤٦).
(٨٤) المراجعات: الشريم (ص:٤٧) نقلاً عن الحجة وبيان المحجة للأصبهاني(٣٩٧/٢) ولم أقف عليه.
(٨٥) هدية مجلة الأزهر: الرد على د. مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، عدد ربيع الآخر ١٤٢٠هـ، ص: ٤٧- ٥٠.
(٨٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٨/٤).
(٨٧) اتجاهات التفسير: الرومي (٧٤٥/٢)، دراسات في الحديث النبوي: العظمى (٢٦/١).
(٨٨) مجلة المنار، مجلد ١٠ ص: ٨٥٢، ومجلد ٢٧ ص: ٦١٦.
(٨٩) المصدر السابق.
(٩٠) أضواء على السنة المحمدية ص: ٣٥١.
(٩١) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٣٢٠/٢) وانظر دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص:٢٩١).
(٩٢) أخرجه أبو نعيم وأحمد في مسنديهما (المسند المستخرج على صحيح مسلم٣٨/١، مسند أحمد ٣٢/٤)
(٩٣) أخرجه أحمد والطبراني. (مجمع الزوائد ٣٤٥/٧).

(٩٤) أخرجه الحاكم في المستدرك من هذا الطريق، وأخرجه الترمذي في السنن من حديث ابن مسعود، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين قاعدة من قواعد أصحاب الروايات ولم يخرجاه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. (المستدرك ١٦٢/١، سنن الترمذي ٣٤/٥).
(٩٥) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٣٢٣/٢)، وانظر دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص:٧٥–١٠٧) وما بعدها، السنة: السباعي (ص: ٢٦١).
(٩٦) دفاع عن السنة ص: ٩٠.
(٩٧) أضواء على السنة المحمدية، ص:٣٥٤ ، ٣٥٥، فجر الإسلام، ص: ٢١٦.
(٩٨) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين. (صحيح البخاري ١٦٩١/٤، رقم الحديث: ٦١٦١، صحيح مسلم ٢١٧/١، رقم الحديث: ٢٤٧).
(٩٩) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي، ص٢٣٨.
(١٠٠) تحت راية القرآن: لمؤلفه مصطفى صادق الرافعي، نابغة الأدب وأحد غياري العرب على الإسلام (١٨٨٠– ١٩٣٧م)، ولاسيما ص: ٢٠٣–٢١٩.
(١٠١) الشعر الجاهلي، ص١٠١.
(١٠٢) المصدر السابق.
(١٠٣) الشعر الجاهلي، ص١٠١، وانظر «تحت رأية القرآن»ص٢١٥ و ٢١٦.
(١٠٤) الشعر الجاهلي، ص١٠١،
(١٠٥) أضواء على السنة المحمدية، ص٣٦١، نقلاً عن طه حسين.
(١٠٦) المقتطفات كلها في «خلافة وملوكية»، لأبي الأعلى المودودي، باللغة الأردية، ص١٤٣. ط – ١٩٦٦ : لاهور (باكستان).
(١٠٧) تفهيمات لأبي الاعلى المودودي، باللغة الأردية، ٢٩٤/١، توزيع مكتبة «جماعة إسلامي»، دار الإسلام، بتهان كوت، (باكستان).
(١٠٨) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ٣٥٧/٢.
(١٠٩) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/٧/رقم ٣٦٥٠) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب أصحاب النبي ﷺ. فتح الباري لابن حجر.
(١١٠) علوم الحديث: ابن صلاح (ص: ٢٩٥).
(١١١) لمجروحين من المحدثين لابن حبان: ص١١، ١٢.أ
(١١٢) دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ١٠٩).
(١١٣) شيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى٢٤٩/١، الرد القويم على المجرم الأثيم، ٣٦٠/١.
(١١٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي «ص:٢٣٦ ، ٣٧٤.
(١١٥) منهج النقد عند المحدثين «ص:١٠٣–١٢٦.
(١١٦) منهج النقد عند المحدثين، ص:١٠٥.
(١١٧) أبو شهبة: دفاع عن السنة، ص: ١٣٤.
(١١٨) المصدر السابق.
(١١٩) الكفاية في معرفة علم الرواية، ص:٣٨٦
(١٢٠) وقال البراء بن عازب رضي الله عنه: «ليس كلنا كان يسمع رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»، (المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص:٢٣٥).

(١٢١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص:٢٣٦ و ٣٧٤.
(١٢٢) منهج النقد عند المحدثين» ص:١٠٣، ١٠٥-١٢٦.
(١٢٣) المصدر السابق.
(١٢٤) المصدر السابق ص: ١٠٦.
(١٢٥) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٤٦/١.
(١٢٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الحاكم: ديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد صحيح. (صحيح ابن حبان ١٦٨/٦، المستدرك ٤٤٣/١).
(١٢٧) أخرج هذا الخبر وسابقه البيهقي في سننه. (سنن البيهقي الكبرى ٤٧٨/٢)
(١٢٨) التقريب ١٦١/١.
(١٢٩) المصدر السابق.
(١٣٠) المصدر السابق، ١٦٣/١.
(١٣١) من الآية ١٣ من سورة الحديد.
(١٣٢) فتح الباري، ٣٢٤/١١.
(١٣٣) فتح الباري، ٣٢٤/١١.
(١٣٤) نزهة النظر، ص:٥٧ ، ٥٨.
(١٣٥) محمَّد عابد الجابري: قضايا الدِّين والفكر، ص: ٨.
(١٣٦) مجلة المنار، مجلد ٢٩، ص: ١٠٤- ١٠٥.
(١٣٧) محمَّد شحرور: نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، ص: ١٦٠ .
(١٣٨) محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي ص: ١٤٦.
(١٣٩) محمد أركون: الفكر الإسلامي نقد واجتهاد ص: ١٠٢.
(١٤٠) عبد المجيد الشرفي الإسلام والحداثة ص: ١١٠، ١١١.
(١٤١) أخرجه البخاري في صحيحه مسندا من رواية ابن عباس يرفعه، وأخرجه الحاكم في المستدرك مسندا من حديث ابن عباس، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. (صحيح البخاري ٢٥٣٧/٦، حديث رقم: ٦٥٢٤، المستدرك ٦٢٠/٣).
(١٤٢) جمال البنا: أحاديث تناقض القرآن...إذن تستبعد موقع جريدة المصري اليوم ص١٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٠٦/٢٠م.
(١٤٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١٣٠/١، حديث رقم: ١٤٥.
(١٤٤) أخرجه الطبراني في العجم، وقال الهيثمي: إسناده حسن، وفيه من لم أعرفه، وأخرجه الحارث الهيثمي في مسنده، واستشهد به ابن حجر في التلخيص، وقال رواه ابن حبان في صحيحه. (مجمع الزوائد ٢٠/١٠، مسند الحارث ٩٤٠/٢، تلخيص الحبير ٢٠٤/٤).
(١٤٥) محمد عابد الجابري: في حاجة إلى الإصلاح، المنشور في مجلة مواقف العدد٣٢ ص٣٣

(١٤٦) شرح النووي لصحيح مسلم ١٤/١.
(١٤٧) ابن تيمية: الفتاوى ٧٤/١٨.
(١٤٨) ولي الله الدهلوي: حجة الله البالغة، ص: ٣٦.
(١٤٩) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون ٢١٥/٣- ٢١٦.
(١٥٠) التفسير والمفسرون ٢٤١/٣.

(١٥١) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٢/٢٨٨)، وانظر المراجعات: الشريم (ص: ١٦).
(١٥٢) سامر إسلامبولي: تحرير العقل من النقل ص ٧.
(١٥٣) المصدر السابق، ص: ١٤.
(١٥٤) المصدر السابق، ص: ١٥.
(١٥٥) مقال: الإسلام هو القرآن وحده، د. توفيق صدقي، مجلة المنار، العدد: ٧.
(١٥٦) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣/٣١٠/ رقم ٧٢٨٠) في كتاب الاعتصام، باب الإقتداء بسنن رسول الله ﷺ، فتح الباري لابن حجر.
(١٥٧) دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ١٥).
(١٥٨) جناية الغزالي: أشرف عبد المقصود (ص:٢٥٨)، والسنة النبوية: الصعيدي (ص: ١٥٨).
(١٥٩) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/٢٦٥/رقم ١٣٣٩) كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة، الفتح. وأخرجه البخاري في صحيحه (١٥/١٣٦/رقم ٢٣٧٢) كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام. النووي.
(١٦٠) موقف المدرسة العقلية الحديثة: الأمين (٢/٤٢٨-٤٣٢).

المراجع:

- القرآن الكريم:
١. اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: الدكتور فهد الرومي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ
٢. إشكاليات الفكر العربي المعاصر: محمد عابد الجابري، بلا تاريخ، طبع الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
٣. الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث: الحافظ ابن كثير، دار الهدى، الرياض.
٤. تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العربي، بيروت.
٥. تاريخية الفكر العربي الإسلامي: محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٦م وأيضا طبعة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية: ١٩٩٦م.
٦. تبصير الأمة بحقيقة السنة، إسماعيل بن منصور، مطبعة النسر الذهبي، عابدين، القاهرة، ١٤١٦ه.
٧. تحرير العقل من النقل: سامر إسلامبولي، الأوائل، سورية، دمشق، بلا تاريخ.
٨. التفسير والمفسرون: الدكتور محمد حسين الذهبي، دار الأرقم، بيروت.
٩. التقريب والتيسير: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، ١٣٨٥ه.
١٠. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: الحافظ زين الدين العراقي، دار الفكر، ١٤٠١هـ.
١١. جناية البخاري: زكريا أوزون رياض الريس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٤م.
١٢. جناية الشيخ الغزالي على الحديث وأهله: أشرف عبد المقصود، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط١، ١٤١٠هـ.

١٣. جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف: الدكتور محمد طاهر الجوابي، مؤسسات على الكريم بن عبد الله، تونس.
١٤. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: الدكتور محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
١٥. دفاع عن السُنَّة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين: الدكتور محمد أبو شهبة، دار اللواء، الرياض، ط٢، ١٤٠٧هـ.
١٦. السُنَّة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء: حمدي الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ٢٠٠٧م.
١٧. السُنَّة قبل التدين: الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط١، ١٣٨٢هـ.
١٨. السُنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: الدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
١٩. شرح صحيح مسلم: أبو زكريا النووي، دار القلم، بيروت، ط١.
٢٠. العقلانيون أفراح المعتزلة: علي حسن الحلبي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٣هـ.
٢١. علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن صلاح،دار الفكر،بيروت، ١٤٠٦هـ.
٢٢. فتح الباري: ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.
٢٣. فتح المغيث: الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٤. الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد:محمد أركون، ترجمة وتعليق هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية.
٢٥. في قضايا الدِّين والفكر، محمَّد عابد الجابري، مجلة فكر ونقد المغرب، السنة الأولى، العدد ٩، ماي ١٩٩٨م.
٢٦. المراجعات حول إنكار مصطفى محمود لأحاديث الشفاعات: الشيخ الدكتور سعود الشريم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
٢٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
٢٨. منهج النقد عند المحدثين: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي،الرياض، ط: الرياض ١٤٠٢هـ.
٢٩. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: إشراف وتخطيط الدكتور مانع الجهني، دار الندوة العالمية، الرياض، ط٤، ١٤٢٠هـ.
٣٠. موقف المدرسة العقلية الحديث من الحديث النبوي الشريف، شفيق شقير، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٩ه.
٣١. موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية: الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
٣٢. نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي: د. محمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ٢٠٠٠م.
٣٣. نقد الخطاب الديني: د. نصر حامد أبو زيد، دار سينا، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٩٩٤م.